توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٥٨
١٤٣٠هـ

ISSUE 58
2009

برامج خطة حماية البيئة تتجسد على أرض الرياض

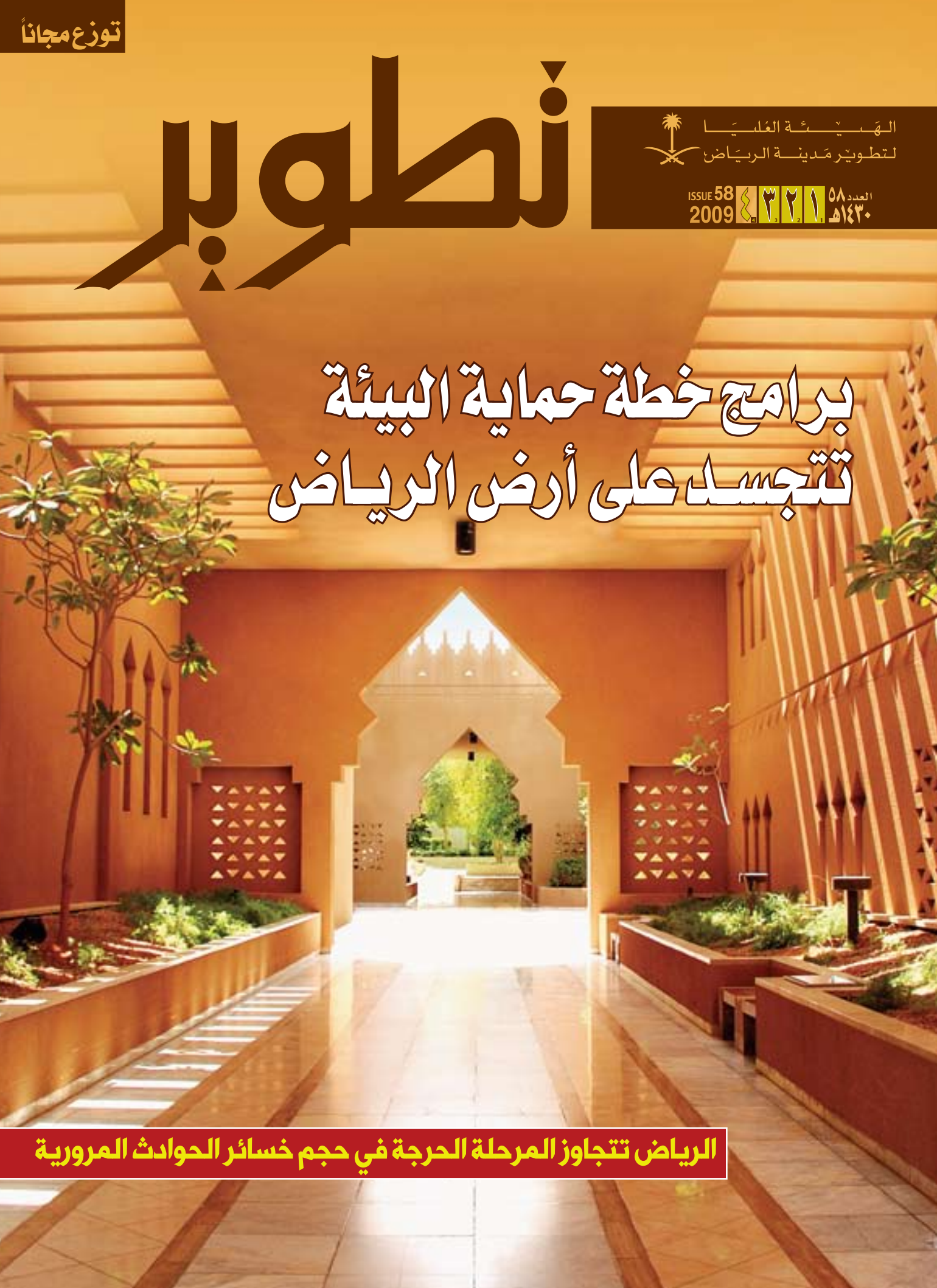

الرياض تتجاوز المرحلة الحرجة في حجم خسائر الحوادث المرورية

بسم الله الرحمن الرحيم

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

مدينة الرياض سلة مليئة بالخيرات الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المجدية، وهذا فضل من الله وتوفيق لبرامج التنمية المختلفة التي تشهدها المدينة، في مختلف القطاعات الحضرية، يدعم ذلك امتيازات عدة، وموارد ثرة، تكسبها جاذبية متجددة، برغم تغير الظروف الاقتصادية العالمية.

ولا شك في أن النمو المضطرد لسكان المدينة وما يمتاز به السكان من طبيعة تمتاز بالخصائص النوعية، كالتأهيل العلمي، ومستوى الدخل، وسيادة الأعمار الفتية؛ يجعل من سكان المدينة محوراً تستند عليه قطاعات اقتصادية كبيرة، في تجديد فرصها، وتطوير استثماراتها، سواء أكان ذلك في توفير ما يحتاجه السكان، من إسكان، ومواصلات، ومرافق عالية الجودة، أم فيما يحتاجونه من سائر الخدمات، من تعليم، وصحة، وغيرها من ضرورات الحياة. وكما هي مجال واسع للاستثمار في توفير احتياجاتهم المستقبلية؛ فهم كذلك عماد أساسي للنمو الاقتصادي، الذي يحتاج إلى وفرة الكوادر المؤهلة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

الامتيازات التي تتمتع بها الرياض، سواء في موقع المدينة الاستراتيجي المتوسط بين مناطق البلاد الإدارية، والمناطق الزراعية، ومناطق الثروات المعدنية، وملتقى شبكات المواصلات، ومقر أجهزة الدولة، وما منَّ الله به عليها من موارد ومقدرات، مازالت تحتفظ بإمكانات إضافية هائلة؛ تمنح المدينة رصيداً اقتصادياً عالياً، يستقطب المشاريع الإستراتيجية من كل حدب وصوب.

وتسهم المشاريع الإستراتيجية التي اعتمدتها حكومة خادم الحرمين الشريفين أيده الله في خطة التنمية الثامنة، بدور محوري في تطوير اقتصاد المدينة، حيث تقوم على التنمية الشاملة المتوازنة بين كل مناطق المملكة، ومدنها، واستكمال مشاريع البنية التحتية، والتركيز على التأهيل الشامل للفرد، وتوطين التقنية، وتعددية الموارد، وتأسيس المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية؛ وكل ذلك سيكون له بإذن الله انعكاسات إيجابية على القدرات الاقتصادية المستقبلية لمدينة الرياض. من حيث إتاحة المجال لمدينة الرياض للتخصص في مجالات اقتصادية نوعية، توفر قدرات المدينة الكامنة للمشاريع الإستراتيجية النوعية.

ومن فضل الله وتوفيقه، أن الاحتياجات المستقبلية ذات الطبيعة الإستراتيجية للتنمية الحضرية للمدينة، كالنقل العام، والضواحي الجديدة، والتنمية البيئية، والمراكز الفرعية، وتنظيم استعمالات الأراضي؛ اعتبر فيها العامل الاقتصادي؛ فكل هذه المشاريع الإستراتيجية مجال واسع للاستثمار، أسست وفق قواعد استثمارية سليمة، وعوائد مجدية، تجدد الموارد وتوفرها لأدوار مستقبلية يمكن من خلالها الوفاء بالاستحقاقات التنموية المختلفة.

هيئة التطوير تشرع في تحديث إستراتيجية السلامة المرورية

الرياض تتجاوز المرحلة الحرجة في حجم خسائر الحوادث المرورية

تجاوزت مدينة الرياض المرحلة الحرجة في مجال السلامة المرورية بفضل الله، ثم بجهود الجهات المشاركة في برنامج السلامة المرورية في المدينة الرياض، الذي أنهى بنجاح خطته الخمسية الأولى، وأعقبها بتحقيق معدلات أداء مماثلة خلال عامه الأول من خطته الخمسية الثانية، في الوقت الذي يجري فيه العمل على مشروع تحديث إستراتيجية السلامة المرورية المنتظر استكماله متصف العام ١٤٣١هـ.

هذا ما أكدته نتائج الخطة الخمسية الأولى للبرنامج (١٤٢٥-١٤٢٩هـ) التي كشفت عن تراجع عدد الوفيات من جراء الحوادث المرورية في الرياض من ٤٣٠ حالة عام ١٤٢٥هـ إلى ٣١٥ حالة عام ١٤٢٩هـ، و انخفاض الإصابات الخطرة من ١٥٥٥ إلى ٩٥٩ حالة عام ١٤٢٩هـ بعد تنفيذ المشاريع التنفيذية والحلول العملية للعديد من المشاكل المتعلقة بالسلامة المرورية في المدينة.

الاجتماع الحادي عشر للجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز، استعرضت هذه النتائج في اجتماعها الذي التئم في مساء الثلاثاء ٢٢ ذي القعدة ١٤٣٠هـ، في مقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات، ناقشت خلاله سير العمل في العام الأول من الخطة الخمسية الثانية للبرنامج والإجراءات التي يشملها خلال المرحلة المقبلة من الخطة الممتدة حتى عام ١٤٣٤هـ.

خطة (١٤٣٠- ١٤٣٤هـ)

حشدت الجهات المعنية بالسلامة المرورية في مدينة الرياض، جهودها لتحقيق أعلى المعدلات في نتائج برنامج السلامة المرورية الذي تعمل على تطبيقه في المدينة، فقد شهد سير العمل في العام الأول من الخطة الخمسية الثانية لبرنامج السلامة المرورية لمدينة الرياض (١٤٣٠-١٤٣٤هـ) تقدما على مختلف الأصعدة بفضل الله ثم بجهود كافة المشاركة في تنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية التي تعمل على قدم وساق لاستكمال المهام الموكلة إليها حسب البرنامج الزمني المدرج في الإستراتيجية. في الوقت الذي تتكاتف فيه جميع الجهات المعنية بالسلامة المرورية مع الهيئة العليا لإنجاز مشروع تحديث إستراتيجية السلامة المرورية، والذي من المتوقع الانتهاء منه في شهر جمادى الأولى ١٤٣١هـ

تجاوز المرحلة الحرجة

نتائج الخطة الخمسية الأولى (١٤٢٥-١٤٢٩هـ) لبرنامج السلامة المرورية، سجلت انخفاضاً في معدل الوفيات والإصابات في مدينة الرياض، بعد تنفيذ المشاريع التنفيذية والحلول العملية للعديد من المشاكل المتعلقة بالسلامة المرورية في المدينة.

فقد ساهمت هذه الجهود بعد فضل الله، في تجاوز مدينة الرياض للمرحلة الحرجة، وكان لها دور رئيس في تحقيق الأهداف الإستراتجية.

هذه النتائج كشفت عن انخفاض معدل الوفيات من ٣٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف سيارة في عام ١٤٢٥هـ إلى ١٧ حالة وفاة بنهاية عام ١٤٢٩هـ بحمد الله، كما انخفض معدل الإصابات الخطرة من ١٢٥ حالة لكل ١٠٠ ألف سيارة في عام ١٤٢٥هـ إلى ٥٢ حالة في عام ١٤٢٩هـ.

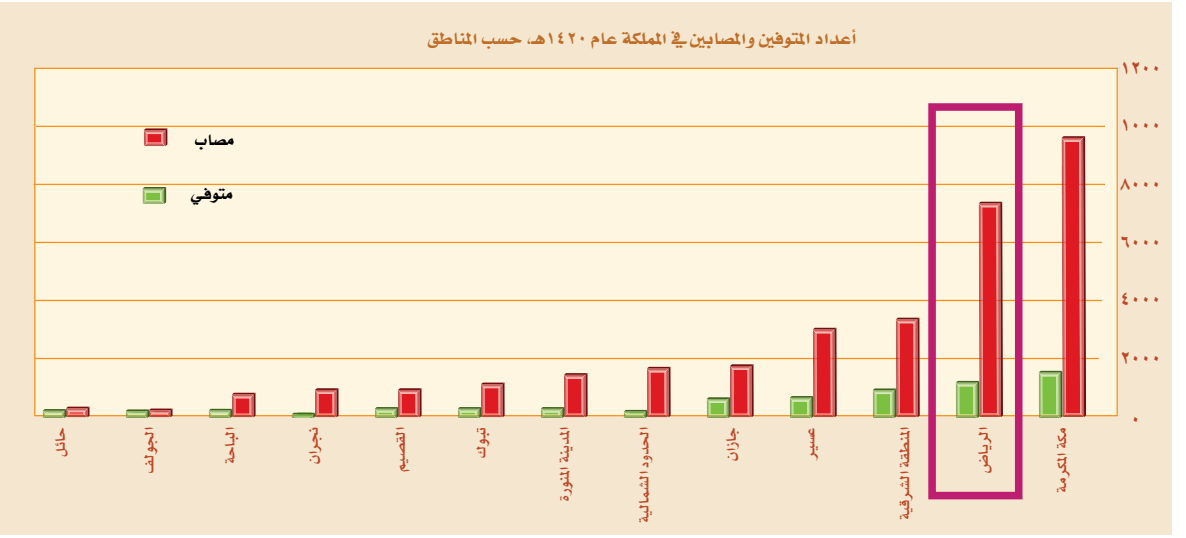

وبالنظر إليها من زاوية أخرى نجد أن أعداد الوفيات في مدينة الرياض بلغ في عام ١٤٢٥هـ ٤٣٠ حالة وفاة، وقد بدأ في الانخفاض بعد تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية ليصل في نهاية عام ١٤٢٩هـ، إلى ٣١٥ حالة وفاة، بالرغم من تزايد عدد المركبات وتزايد عدد الرحلات المرورية.

كما انخفض إجمالي الإصابات الخطرة في مدينة الرياض من (١،٥٥٥) حالة في عام ١٤٢٥هـ ، إلى (٩٥٩) حالة في عام ١٤٢٩هـ، وقد ساهم كل ذلك في تقدم موقع مدينة الرياض إيجاباً على الخريطة الدولية لحوادث السيارات نتيجة انخفاض معدل الوفيات بالمدينة.

مراحل متقدمة دولياً

هذه الجهود التي بذلت في مجال السلامة المرورية، انعكست على موقع مدينة الرياض بين مناطق المملكة الأخرى، فبحسب معلومات الإدارة العامة للمرور كانت مدينة الرياض في عام ١٤٢٠هـ تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الوفيات، غير أن الوضع تغير في عام ١٤٢٨هـ لتصبح مدينة الرياض في المرتبة التاسعة.

وعلى المستوى الدولي كانت مدينة الرياض في عام ١٤٢٤هـ تعاني من وقوع نحو ٣٥ حالة وفاة لكل ١٠ آلاف مركبة، شأنها شأن دول مثل بولندا والتشيك، وبفضل الله ثم الجهود التي بذلت خلال الخمسة سنوات الماضية، انخفض معدل الوفيات لكل ١٠ آلاف مركبة لتصل مدينة الرياض إلى معدل يقترب من معدل وفيات في الولايات المتحدة وكندا والبرتغال، التي يصل معدل الوفيات فيها لنحو ١٧ حالة وفاة لكل ١٠,٠٠٠ مركبة.

تحديث الإستراتيجية

وعلى الصعيد ذاته، وبمشاركة الجهات ذات العلاقة بالإستراتيجية، تعمل الهيئة العليا حالياً على تقييم نتائج العمل خلال الخطة الخمسية الأولى، وتحديث الخطة التنفيذية للخمس سنوات القادمة (١٤٣٠-١٤٣٤هـ) وذلك بهدف

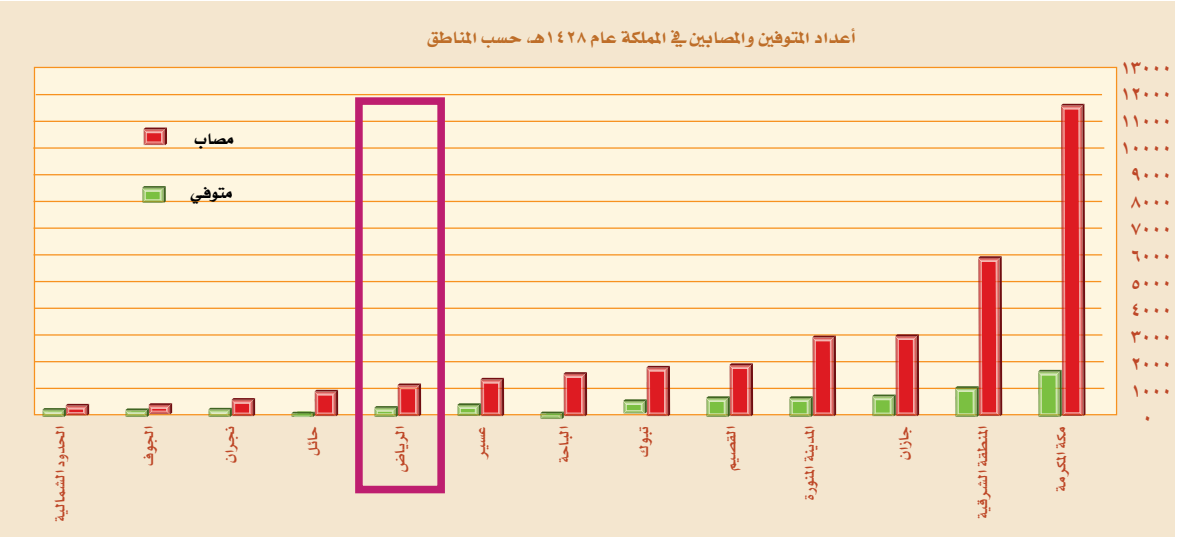

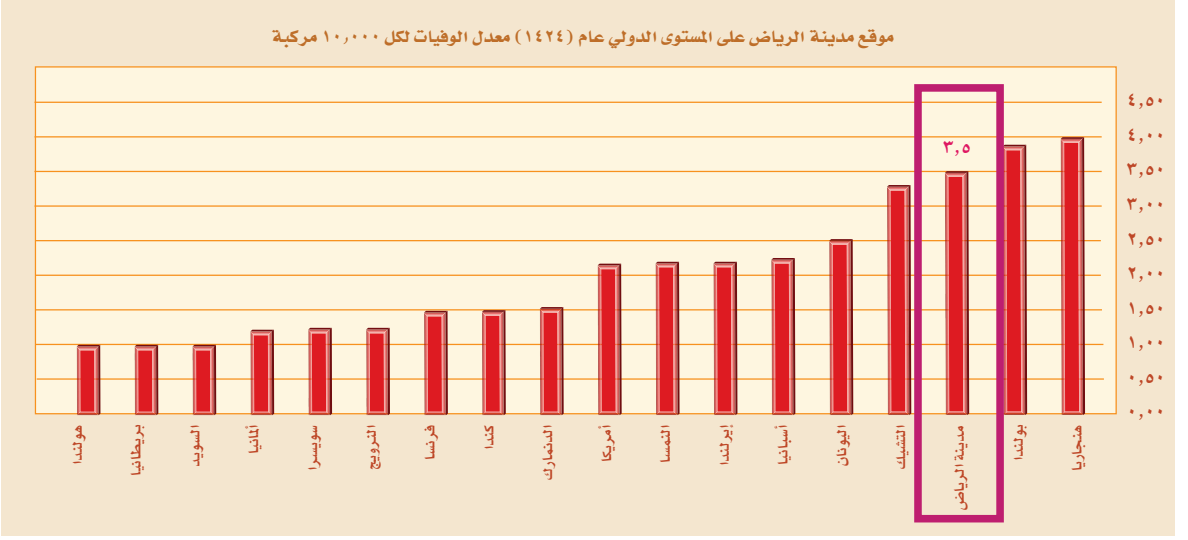

وضع برنامج تنفيذي للمشاريع اللازمة لرفع مستوى السلامة المرورية بمدينة الرياض، وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة المختلفة للحد من الحوادث المرورية والتخفيف من عواقبها.

وتشتمل الدراسة القضايا الرئيسية التالية :

- تقييم مستوى أداء الجهات ذات العلاقة خلال خطة الخمسية الأولى .
- تقييم الوضع الحالي لمستوى السلامة المرورية بمدينة الرياض، من خلال تقييم أداء العناصر الرئيسية للسلامة المرورية في المدينة .
- تحديد القضايا الحرجة في المحاور الرئيسية لنظام السلامة المرورية.
- تطوير الخيارات الإستراتيجية بناءً على نقاط القوة والضعف التي برزت خلال الخطة الخمسية الأولى .

كما تشتمل الخطة التنفيذية الثانية لإستراتيجية السلامة المرورية على أهداف إستراتيجية لتقليل حالات الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق خلال الخمس سنوات القادمة، والمهام الرئيسية للجهات المعنية بالسلامة في المدينة، وخطة تنفيذية خمسيه محدداً بها الفترة الزمنية لتنفيذ المهام من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى شرح مفصل لكافة الأعمال والإصلاحات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة .

خطة تطبيق الأنظمة

يشار إلى أن مشروع خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض قد بدأ تنفيذه في عام ١٤٢٩هـ، وهو من المشاريع المستمرة والمشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض، التي تركز على مكافحة أبرز مسببات الحوادث المرورية المميتة، حيث يتم حالياً تنفيذ خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض، التي تتضمن أهم المخالفات المرورية المسببة للحوادث الخطرة، مثل: تجاوز

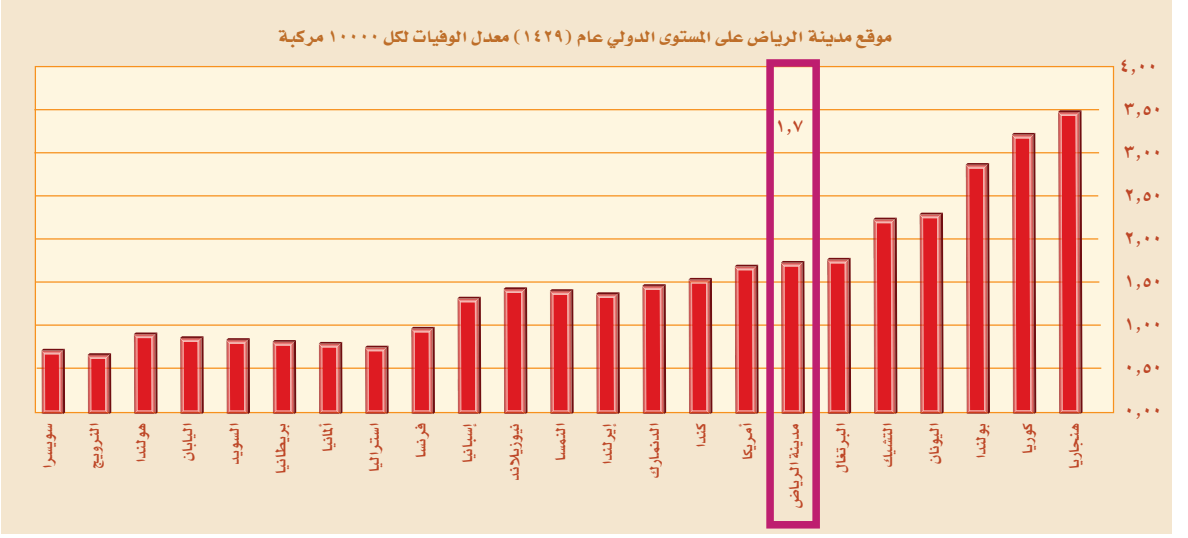

السرعة النظامية، قطع الإشارة، والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق وغيرها.

وخلال السنوات الماضية ساهم هذا المشروع في تحقيق الأهداف المرسومة، من حيث تخفيف أعداد الوفيات والإصابات الخطيرة، كما ساهم في تأهيل القائمين بهذه العمليات وتزويدهم بالخبرات المطلوبة.

ومن أجل التعرف على آثار هذه العمليات في مستوى السلامة المرورية، تم تطبيق مؤشرات تقويم الأداء لعمليات الضبط المروري، والقيام بمسوحات شاملة لجميع الطرق التي تنفذ عليها عمليات الضبط المروري خلال ساعات النهار والمساء، وقد أوضحت النتائج نجاح العمليات ولله الحمد في تخفيض معدل السرعة على جميع الطرق.

إدارة شاملة للحوادث

مشروع إدارة شاملة للحوادث، بدوره أحد المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض، ويهدف إلى تطوير مستوى أداء غرفة العمليات بمرور منطقة الرياض في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ. ويتضمن المشروع عدداً من العناصر الرئيسية أهمها ما يلي :

- الاستجابة لجميع الاتصالات وعدم فقدان أي من الاتصالات.
- حل مشكلة تحديد الموقع نتيجة لجهل المتصل بموقعة أو لعدم وجود عنوان سكني أو تجاري واضح .
- تتبع مسار مركبات الدوريات المرورية على الخريطة الرقمية .
- اختصار الوقت وعدم التأخر في تقديم المساعدة المطلوبة .
- التخلص من كثرة الأعمال الكتابية والإدارية التي تحد من فعالية العمليات الميدانية.
- تحديد المواقع التي تكثر بها الحوادث المرورية داخل الأحياء السكنية (المواقع الخطرة) .

نظام تتبع المركبات الآلي

وفي الإطار ذاته يساهم نظام تتبع المركبات الآلي في تحديد مواقع الحوادث المرورية في هذا المشروع من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين، وذلك باستخدام خدمة تحديد المواقع عبر الهواتف، والخريطة الرقمية التي أنتجتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والمزودة بأسماء الأحياء والشوارع وإحداثيات المواقع الجغرافية. وبناءً على موقع المتصل سوف يحدد النظام أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة وإرسال البلاغ إليها آلياً متضمناً معلومات الحادث والموقع وأقرب طريق لوصول الوحدة المرورية إلى الموقع . كما يعمل النظام أيضاً على تأسيس إدارة مرورية فعالة .

وتتمثل أبرز نواتج برنامج تحليل معلومات الحوادث المرورية في الآتي:

- تحديد نسب الحوادث حسب الأحياء في مدينة الرياض مما ساعد في إعادة توزيع مركبات المرور .
- معرفة متوسط سرعة الاستجابة حسب المناطق والطرق الدائرية .
- معرفة توزيع الحوادث بحسب الوقت .
- تحديد المواقع الخطرة.

أما مميزات هذا النظام فتتمثل في انه يمكن القائمين على غرفة العمليات بتتبع ومشاهدة حركة مركبات الدوريات الأمنية على شبكة الطرق بالمدينة، ذلك باستخدام نظام تتبع المركبات الآلي AVL حيث يظهر على الخريطة الرقمية مواقع مركبات الدوريات الأمنية، ويكون هناك اتصال مباشرة مع قائد الدورية

في الميدان .

ويعتبر نظام تتبع المركبات الآلي AVL الذي تم تجهيزه، بأنه نظام متكامل يقوم على نظام التوقيع الأرضي GPS أساساً مع بعض الوظائف الملاحية مثل الاتجاه والمسافة والزمن وخلافه، مع بعض الوظائف والعناصر الخرائطية بالإضافة إلى الأجهزة والمكونات الفنية والبرمجية .

تطوير عمليات الدفاع المدني

كما يتم حالياً العمل على تطوير غرفة عمليات الدفاع المدني بمدينة الرياض للمساهمة في إدارة أسطول المركبات وفي سرعة عملية الاستجابة للأحداث ودقة المعانية للموقع وتقليل الخطأ البشري في العملية وإحصاء البيانات لإجراء عمليات وقائية مستقبلية للمشكلات. وسيعمل هذا النظام على ضمان توفير أحدث التقنيات العالمية في مجالات الاتصالات والخرائط المعلوماتية ونظم التعقب وقواعد البيانات الغنية.

تطبيق نظام «ساهر»

إدارة مرور منطقة الرياض من جانبها، ستقوم خلال الفترة القريبة بتطبيق النظام الآلي لضبط المخالفات المرورية (ساهر). وهو نظام للضبط الالكتروني يستخدم تقنية شبكة الكاميرات الرقمية المتصلة بمركز للمعلومات والذي بدوره يقوم بالتحقق من المخالفة فنياً ومن ثم طلب معلومات المالك من قاعدة البيانات، يلي ذلك إصدار المخالفات المتعلقة بالمخالفات.

ويعتمد المشروع على أحدث التقنيات في مجال أنظمة المراقبة المرورية، وبشكل خاص استخدام الكاميرات الرقمية المُتحركة لضبط السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع دور كبير في رصد المخالفات، وتحسين الإدارة المرورية، وسلامة عملية النقل، وزيادة عوامل الأمن والسلامة بمدينة الرياض. ويجري حالياً تطبيق بعض التجارب في عدد من الطرق الرئيسية بمدينة الرياض، وقد قام فريق العمل بالإستراتيجية بالعمل مع مرور منطقة الرياض في تحديد مواقع كاميرات رصد المخالفات على شبكة الطرق بمدينة الرياض .

ويهدف نظام ساهر إلى العمل على تنفيذ أنظمة المرور بدقة واستمرارية، ورفع مستوى السلامة، ورفع كفاءة شبكة الطرق المتوفرة حالياً. فيما تتمثل مميزات النظام في الالتزام بتحقيق أفضل معايير السلامة المرورية على الطرق من خلال استخدام أحدث التقنيات المتقدمة، وتمكين العاملين من أداء أعمالهم، ورفع مستوى أدائهم بمجال العمل المروري من خلال أنظمة ساهر المتكاملة التي تقدم ضبط المخالفات وإشعار المخالف بالمخالفات في أسرع وأقصر وقت ممكن .

اشتملت على ٤٦ برنامجاً بيئياً موزعة على خمسة محاور

برامج الخطة التنفيذية لحماية البيئة تتجسد على أرض الرياض

في الوقت الذي تشهد فيه مدينة الرياض تنفيذ ٤٦ برنامجاً بيئياً ضمن الخطة التنفيذية لحماية البيئة في المدينة، بزغت شمس العديد من هذه البرامج على أرض الواقع، وشارف العديد منها على الانتهاء.

هذه البرامج وما تجسد منها على سطح المدينة وفي باطنها، كان موضوع اجتماع اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض الخامس، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز رئيس اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض، مساء الاثنين الموافق ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٠هـ ، بمقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات، ابتداء بالخطوات الرامية لتحسين نوعية الوقود في المملكة لتتوافق مع المعايير العالمية، ومروراً بمعالجة النفايات، ووصولاً إلى مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية والصرف الصحي.

شارفت العديد من برامج الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض على الانتهاء، بعد شروع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والجهات المعنية بالشأن البيئي في المدينة في تنفيذ هذه البرامج التي أقرتها اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض، والمشتملة على ٤٦ برنامجاً بيئياً موزعة على خمسة محاور هي: التلوث والنفايات وموارد المياه والموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية والإدارة البيئية.

حلة جديدة لوادي حنيفة

أحد هذه البرامج التي شارفت على الانتهاء، مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ويمتد بطول يبلغ نحو ٨٠ كم من طريق العمارية شمالاً إلى منطقة البحيرات جنوب الحاير، حيث يجري العمل حالياً في مرحلته الأخيرة، بعد أن تبنت الهيئة العليا المسؤولية عن حماية الوادي وتطويره، وأطلقت أحد أكبر المشاريع البيئية في المنطقة لإعادة تأهيله أثمر عن تحويل الوادي إلى منطقة جاذبة للسكان والمتنزهين، واعدة بالفرص الاستثمارية، محافظة على المتطلبات البيئية والطبيعية.

فمشروع التأهيل البيئي الشامل للوادي، الذي أوشكت الهيئة على إنهائه، يُعنى بإزالة جميع المظاهر السلبية القائمة في الوادي، وإعادة الوادي إلى وضعه الطبيعي كمصرف للمياه، وإعادة تصميم الخدمات والمرافق بما يتناسب مع بيئة الوادي، ليكون مهيئاً لإطلاق برامج التطوير المختلفة، التي من شأنها بمشيئة الله جعل الوادي أكبر متنزه طبيعي يحيط بمعظم أحياء المدينة وضواحيها، ومنطقة جذب واعدة بالفرص الاستثمارية، حيث توقعت دراسات الهيئة بأن يجتذب مشروع التأهيل بعد اكتماله، استثمارات من القطاعين الخاص والعام تقدر بـ ٢ مليار ريال في مجالات الزراعة والسياحة والترفيه، إلى جانب ما يساهم في المشروع من الرفع للقيمة الحضرية لمحيط الوادي وللمدينة بشكل عام.

هذا المشروع يعمل على محورين أساسيين، يرمي الأول إلى إعادة وادي حنيفة إلى وضعة الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار والسيول وللمياه دائمة الجريان الواردة إلى الوادي من عدة مصادر من المدينة، وجعل بيئته الطبيعية خالية من الملوثات والمعوقات التي تحول دون إطلاق آليات التعويض الطبيعية في الوادي، وازدهار بيئته النباتية والحيوانية، وإعادة تنسيق المرافق والخدمات القائمة بحيث تتناسب مع بيئته. فيما يعمل المحور الثاني على توظيف الوادي بعد تأهيله ليكون أحد

المناطق المفتوحة المتاحة لسكان المدينة، الملائمة للتنزه الخلوي من خلال إضافة الطرق الملائمة والممرات وبعض التجهيزات الضرورية.

وقد اشتمل المشروع تسوية مجاري المياه وفق ثلاثة مستويات مختلفة من تصريف المياه الجارية، وهي: (مستوى المياه دائمة الجريان) و(مستوى السيول الموسمية) و (مستوى الفيضانات التي تحدث في الدورات المناخية كل (٥٠) سنة تقريباً).

كما استحدث المشروع آلية جديدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط لمعالجة المياه الجارية في الوادي، تستند إلى نظام معالجة طبيعي غير كيميائي يعتمد على إيجاد البيئة المناسبة في المجرى المائي لتواجد وتكاثر الأحياء الدقيقة التي تستمد غذاءها من المكونات العضوية وغير العضوية في المياه، وشيد في منتصف مجراه "محطة للمعالجة الحيوية تهدف بشكل رئيسي إلى زيادة طول جريان المياه وتزويدها بالهواء لزيادة نسبة الأوكسجين فيها، ومن ثم المساهمة في نمو الكائنات الحية التي تتخلص من ملوثات المياه.

وبما ينسجم مع مسمى المشروع الذي يتضمن لفظ "الشامل" ظهر التنوع الذي تضمنه اللفظ من أعمال وبرامج عمل وتطوير ضمن المشروع، امتدت إلى إعادة تنسيق المرافق العامة في محيط الوادي لتحسين وضعها بما يتلاءم ووضعه الجديد ومتطلباته البيئية الحساسة، بما اشتمل على تحويل جميع خطوط المرافق الهوائية إلى خطوط أرضية بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عنها، وتحديد منطقة ممتدة بطول الوادي، تكون ممراً لخطوط المرافق المحلية المارة عبر بطن الوادي، وتغذي الجهات المستفيدة بالخدمات عبر هذا الممرّ بحسب مواصفات محددة، ووضع إستراتيجية للنقل والحركة في الوادي تقوم على الحيلولة دون تكوّن طريق رئيسي في الوادي كممر للحركة المرورية العابرة الكثيفة، حيث جرى إنشاء طريق في الوادي بطول ٧٠ كم محاذياً لممرّ الخدمات ويتعرج بانسيابية مع قناة المياه الدائمة رصفت أكتافه بطبقتين من الصخور الطبيعية.

أما الجوانب الترويحية في الوادي، فقد جرى تغطيتها في معظم المناطق الجمالية المفتوحة المناسبة للتنزّه، فأقيمت ممرات للمشاة في أبرز المناطق الجمالية المتوفرة على طول الوادي، وبشكل خاص في محيط التكوينات الصخرية البديعة والمناطق المشجرة، بالقرب من مجاري المياه، مع مراعاة سهولة الوصول إلى هذه الممرات عبر مواقف السيارات المنتشرة حول الضفتين، فيما انطلقت عملية إعادة الغطاء النباتي في الوادي عبر إعادة غرس النباتات التي سبق أن كانت من مكونات الوادي في السابق، واعتماد مستوى تشجير بكثافة يمكن الحفاظ عليه بقدرات الوادي الطبيعية الذاتية من مياه سطحية وجوفية.

وفي الجانب التنظيمي، دعم المشروع الأنشطة الزراعية في معظم أجزاء الوادي من خلال قصر استعمالات الأراضي على هذا النشاط، واعتماد مناطق التصنيف البيئي باعتبار بعض أجزاء الوادي محميات طبيعية نظرًا لما تحويه من حياة فطرية نادرة، حيث جرى تحديد ثلاثة مناطق محمية في منطقة

الـوادي، تشمل محمية وادي الحيسية التي تقع في أعالي وادي الحيسية جنوب منطقة سدوس وتبلغ مساحتها ١٣٠ كيلو متر مربع، ومحمية أعالي وادي لبن وتقع في الأجـزاء العليا من وادي لبن وتبلغ مساحتها ١٥٠ كيلو متراً، ومحمية جنوب الحاير وتقع جنوب بلدة الحاير وتبلغ مساحتها نحو ٣٠ كيلو متر مربع.

تحكم في مصادر تلوث الهواء

أحد برامج الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الـريـاض الـتـي يجري العمل حالياً عليها، يتجسد في البرنامج التنفيذي للتحكم فـي مـصـادر تلوث الـهـواء، والـذي يتضمن سلسلة من الإجـراءات التي تقوم عليها الجهات المعنية للتحكم في مصادر التلوث، وفي مقدمتها الخطة التي تقوم عليها وزارة البـتـرول والـثـروة المعدنية مـن خلال شركة أرامكو السعودية لتحسين نوعية الوقود في المملكة لتتوافق مع المعايير العالمية.

فقد أقرت اللجنة العليا لحماية البيئة في الرياض في وقت سابق، توصيات جري تحويلها إلـى برنامج تنفيذي مفصل تشـارك فيه جميع الـجـهـات المعنية، وذلك بهدف التحكم في مصادر تلوث الـهـواء بمدينة الـريـاض، وركـزت هذه التوصيات على الحد من تلوث الهواء الصادر من المصادر المختلفة وخاصة ما يتعلق بالوقود المستخدم، والأنشطة الصناعية، والـمـواصـفـات السعودية للمركبات والسيارات.

وفي هذا الإطار جرى العمل على تفعيل مراقبة جـودة الهواء من خـلال تشغيل وتركيب ١٥ محطة مراقبة من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، في مواقع محددة تم تخصيصها في أرجـاء المدينة، من شأن تشغيلها توفير قراءة آنية لحالة جودة الهواء في المدينة.

غاز لتشغيل محطات الكهرباء

من جهة أخرى تقوم الشركة السعودية للكهرباء حالياً بناء على نتائج دراسة التقييم البيئي لمحطة توليد الطاقة الكهربائية الثامنة التي أجرتها الشركة، بتنفيذ عدة خطوات لتفعيل هذه التوصيات التي وردت في الدارسة ومنها استخدام وقود الغاز لتشغيل جميع وحدات المحطة الثامنة، وقصر استخدام الوقود السائل على الوحدات القديمة في فترة الذروة، وسيتم الحد من تشغيل تلك الوحدات حال توفر قدرة إضافية، فضلاً عن دراسة إمكانية استخدام مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة.

إدارة جودة الهواء

وضمن هذا المحور أيضاً، تقوم الهيئة على برنامج إدارة جودة الهواء، ويشمل بناء نموذج رياضي لمحاكاة حركة الملوثات وارتباطها بالمصادر، وتطوير مؤشرات جودة الهواء في المدينة، والاستفادة من قواعد المعلومات البيئية بما في ذلك استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، إلى جانب تشغيل وصيانة نظام المراقبة الدائم الذي يشمل محطات المراقبة والنموذج الرياضي وقواعد المعلومات البيئية، وزيادة التوعية ودعم البحث العلمي حول التلوث.

وكانت الهيئة العليا قد أجرت دراسة حول جودة الهواء بمدينة الرياض، هدفت إلى تقويم الوضع الحالي لجودة الهواء في المدينة وتقويم الآثار المختلفة لتلوث الهواء على صحة الإنسان، والآثار الاقتصادية، وتقويم طرق التحكم بالتلوث مع تطوير خطة إستراتيجية لتحسين جودة الهواء بمدينة الرياض.

هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل، شملت المرحلة الأولى مراجعة وجمع المعلومات من الجهات المختلفة، فيما شملت المرحلة الثانية تحليل المعلومات ووضع النماذج الرياضية، بينما شملت المرحلة الثالثة تحليل الآثار الصحية والاقتصادية وتطوير خطة إستراتيجية لإدارة جودة الهواء.

وقد غطت الدراسة منطقة يصل نصف قطرها ١٠٠ كيلومتر من مركز المدينة شملت حدود حماية التنمية، حيث تم رصد مصادر الإنبعاثات الرئيسة، ودرست الآثار الناجمة ضمن المنطقة الحضرية.

وبناءً على نتائج الدراسة تم الخروج بإستراتيجية لإدارة جودة الهواء في المدينة ترتكز على الحد من التلوث ومراقبة جودة الهواء بشكل مستمر وتطوير وتشغيل النماذج الرياضية لمحاكاة حركة الملوثات وتقويم التعرض لهذه العوامل والآثار الصحية وتحليل التكلفة والعائد. مع تم التأكيد على فاعلية منع حدوث التلوث من المصدر بدلاً من تقليل التلوث بالتحكم الذي يتعامل معه في المرحلة الأخيرة. وتتضمن الإستراتيجية سلسلة من الإجراءات التي بدء تنفيذها عام ١٤٣٠ هـ وشملت:

- تحديد مقاييس وأهداف برنامج إدارة جودة الهواء مثل مقاييس الإنبعاثات ومعايير جودة الهواء.
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحد من التلوث، وتشمل الضوابط التقنية للمصادر الثابتة والمتحركة ومنع التلوث وبرامج فعالية الطاقة (سواءً الإلزامية أو التطوعية) والحد من مصادر الإنبعاثات العالية، كما تشمل أيضاً ضمان التوافق مع المقاييس طوال الوقت.
- تقويم حالة جودة الهواء وقياس مدى تقدمها نحو الأهداف الموضوعة لها، وتتطلب هذه الخطوة مراقبة واسعة النطاق ومستمرة للهواء المحيط بالمدينة ومراقبة الإنبعاثات من المرافق وتحليل حالة جودة الهواء وتشغيل النماذج الرياضية لمحاكاة حركة الملوثات وآثارها على الصحة العامة. كما شملت الإستراتيجية خمسة محاور هي:
- تطوير البنية التحتية لتنفيذ إستراتيجية إدارة جودة الهواء.
- تطوير الخطط التنفيذية طويلة المدى وقصيرة المدى.
- تطوير إجراءات لضمان التوافق مع المقاييس.
- وضع برنامج مراقبة ومراجعة للخطط التنفيذية.
- التنسيق والتواصل التام بين الجهات المعنية.

إدارة متكاملة للنفايات

وفي ذات السياق تقوم عليها أمانة منطقة الرياض، على عدد من البرامج ضمن محور النفايات من أبرزها برنامج إدارة متكامل للنفايات على مستوى المدينة، حيث من المتوقع طرح هذا البرنامج للمنافسة خلال العام الهجري القادم إن شاء الله.

كما تم في هذا المحور قيام أمانة منطقة الرياض بتخصيص مدفن نفايات رئيسي شرق مدينة الرياض على بعد ٦٠ كلم، ويجري البحث في تسوير الموقع وتخصيص مواقع ضمن هذا المدفن لمعالجة النفايات المختلفة والتخلص النهائي منها وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية، كما يجري العمل حالياً على دراسة آلية نقل النفايات إلى الموقع وذلك من موقع السلي وكذلك من أجزاء المدينة المختلفة، فيما يتم البحث مع وزارة النقل في تنفيذ الطريق الواصل من السلي إلى الموقع بما يؤدي إلى ربط المدينة بالمدفن مباشرة، ويتوقع أن يتم البدء بالعمل في هذا الموقع خلال الخمس سنوات القادمة إن شاء الله.

معالجة النفايات الطبية

وبدورها تقوم وزارة الصحة بمواصلة العمل على برنامج معالجة النفايات الطبية وفق الآليات المقرة ضمن برنامج النفايات الطبية الذي أقر من قبل مجلس الوزراء وتبنته كافة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الشأن تم تشكيل لجنة للتفتيش على مخلفات إدارة نفايات الرعاية الصحية الخطرة والتحقيق فيها.

كما تم ترسية منافسة إدارة النفايات الطبية في جميع المنشآت الصحية التابعة للوزارة في منطقة الرياض لمدة ثلاث سنوات على إحدى الشركات المختصة بنقل ومعالجة النفايات الطبية، وتشتمل تلك العقود على توفير المستلزمات والمستهلكات والعمالة والمشرفين والنقل والمعالجة.

يشار إلى أن محور النفايات في الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض، اشتمل على ١٠ برامج من أهمها:

- وضع نظام إدارة متكامل للنفايات على مستوى المدينة.
- برنامج تجريبي لفرز وإعادة تدوير النفايات: وقد تم إنشاء محطة للفرز التجريبي بطاقة تشغيل قدرها ٣٠٠ طن / يوم، ويتوقع أن يتم التوسع في ذلك من خلال تحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها من تلك المحطة.
- إيجاد مرافق للتخلص من الزيوت والمشتقات البترولية العادمة: حيث تم تخصيص موقعين لمعالجة وتكرير الزيوت على طريق الدمام وفي جنوب الرياض، فيما تحتاج النفايات الأخرى السائلة إلى معالجة خاصة من خلال مرافق ذات تصميم هندسي خاص.
- برنامج معالجة النفايات الطبية: يجري التنسيق بين وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة لتطبيق هذا البرنامج، وكذلك بحث التخلص النهائي من هذه النفايات بطريقة آمنة. كما قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاقد مع متعهد للتخلص الآمن من النفايات الطبية الناتجة من الوحدات الصحية التابعة لها.
- برنامج عين النظافة: يتم توزيع الكتيبات والمواد الخاصة بالبرنامج على المواطنين، كما تم البدء ببرنامج للزيارات المدرسية لتثقيف الطلاب بموضوع النظافة بشكل عام.
- برنامج إنشاء مدافن حديثة للنفايات: تم تخصيص مدفن نفايات رئيسي شرق مدينة الرياض بحوالي ٦٠ كلم، ويتوقع أن يتم البدء بالعمل في هذا الموقع خلال الخمس سنوات القادمة، كما يجري التنسيق بين الجهات المعنية لإيجاد مواقع لتوجيه مخلفات الهدم والبناء الصالحة للردم وذلك في عدد من المواقع حول المدينة.
- برنامج نظافة البيئة البرية: وهو برنامج مستمر تم تطبيقه خلال الثلاث سنوات الماضية من خلال إنشاء مراكز توعية ثابتة ومتحركة ومعسكرات أعمال النظافة مع التركيز خلال موسم الربيع.

إعادة استخدام المياه المعالجة

أما برنامج الخطة الشاملة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، فهو برنامج تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع وزارة المياه والكهرباء وأمانة منطقة الرياض، وشركة المياه الوطنية، وإدارة الري الوطنية، ويعنى بوضع خطة شاملة لإعادة استعمال المياه المعالجة.

هذه الخطة تضمنت دراسة الوضع الراهن لمياه الشرب ومياه الصرف والمشاريع الحالية أو المخطط لها في تلك المجالات، حيث تم وضع كافة التقديرات التي تتطلبها الاستخدامات المختلفة للمياه من الناحية الكمية والنوعية وفق المعايير المحلية والدولية.

حماية مصادر المياه من التلوث

و ضمن محور المياه، يجري العمل حالياً على برنامج حماية مصادر المياه من التلوث الذي تقوم عليه شركة المياه الوطنية، ويتضمن عدداً من الأنشطة من أبرزها الاستمرار في حماية المتكونات الجوفية العميقة للمياه من أي إحداث ضمن مناطق محددة لخدمة المدينة، فيما يتم العمل على مشاريع الصرف الصحي ومشاريع أخرى للحد من تلوث المياه التي قد تصل إلى المياه الجوفية ضمن الطبقات السطحية للمدينة، ويجري العمل على تفادي وصول التطوير الحضري إلى مواقع مصادر المياه ومنها صلبوخ والبويب ونساح وغيرها من المواقع القريبة للتطوير الحضري أو الأنشطة المساندة له.

خفض منسوب المياه الأرضية

وفي إطار برنامج الحد من ارتفاع منسوب المياه الأرضية الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بلغ عدد الأحياء التي تم تنفيذ مشاريع لخفض منسوب المياه الأرضية فيها ٣١ حياً، وأطوال الشبكات في تلك الأحياء ٢٤٤ كيلومتراً، ويجري حالياً تنفيذ عدد من مشاريع خفض المنسوب بواسطة الشبكات في كل من حي الياسمين والوادي والربوة وطويق الصحافة والنفل والفلاح والتعاون والازدهار والربيع والغدير والواحة والفواز والتي يبلغ مجموع أطوال شبكاتها ١٣٣ كيلومتراً.

ومن المتوقع طرح عدد من المشاريع خلال الفترة المقبلة، تشمل أجزاء من أحياء الندى والياسمين والصحافة وطويق والغدير والنفل والمغرزات، وتقدر أطوالها بحوالي ٦٠ كلم، حيث تساهم تلك المشاريع بالإضافة إلى مشاريع الصرف الصحي في خفض منسوب المياه الأرضية في تلك الأحياء إلى مستويات آمنة، كما يجري ضمن هذا البرنامج متابعة منسوب المياه الأرضية في كافة أرجاء المدينة.

محطات معالجة مياه الصرف

أما مجال الصرف الصحي، فيشهد مشاريع ضخمة في مدينة الرياض تنفذها شركة المياه الوطنية ، حيث انتهت الشركة من العمل على تنفيذ مشاريع متعددة في مجال الصرف الصحي تم من خلالها تغطية ٦٤ في المائة من مساحة المناطق المطورة في المدينة، كما تم إنشاء المرحلة الأولى لمحطة المعالجة جنوب الحاير بسعة ٤٠٠ ألف متر مكعب، وتنفيذ المرحلة الثانية من محطة هيت بسعة ١٠٠ ألف متر مكعب، وتم طرح المرحلة الثالثة بسعة ١٠٠ ألف متر مكعب يومياً.

كما يجري العمل على مشاريع شبكات وخطوط نقل رئيسية تشمل كافة أحياء الرياض الجديدة لتغطي مساحة تصل إلى ٣٧٥ كلم٢، وسيتم توقيع عقود شبكات تصل مساحة تغطيتها إلى حوالي ٢٠٠ كلم٢، وقد بدأت الشركة الوطنية للمياه بتسلم المشاريع واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل مشاكل التأخير في بعض تلك المشاريع، ويتوقع تغطية ٨٠ ٪ من المناطق المطورة خلال الخمس سنوات القادمة بإذن الله تعالى.

وفي ذات الوقت تسلمت شركة المياه الوطنية إدارة موقع مرمى الصرف الصحي شرق النظيم، حيث يجري العمل على تحسين وضع الموقع والحد من الشاحنات التي تصرف إلى هناك وتحويلها إلى نقطة التفريغ بمحطة هيت التي افتتحت مؤخراً.

وتقوم الشركة بتنفيذ نقطة التفريغ البديلة وربطها بالصرف الصحي، ومن المتوقع إغلاق الموقع خلال أقل من سنتين إن شاء الله.

تأهيل بحيرات الحاير

وفي إطار محور الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن برنامج حماية وتطوير مناطق الحياة الفطرية خطة إستراتيجية للتأهيل البيئي لمنطقة بحيرات الحاير لتحويلها إلى منطقة ترويحية، وقد بدأ العمل على إعداد تفاصيل بعض عناصر البرنامج وتشمل منطقة البحيرات وتطوير الوادي الفرعي من محمية الحاير، بالإضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة للمحمية، وسيتم طرح تلك الأجزاء للتنفيذ مباشرة، وسيتضمن ذلك تنمية الحياة الفطرية في منطقة البحيرات وتعزيز الجانب الترويحي والتثقيفي عن الحياة الفطرية في هذه المنطقة، كما يتم متابعة تنمية وبحث آلية حماية وتنمية المحميات الأخرى في وادي حنيفة وهي محمية وادي لبن ومحمية الحيسية، كما يجري العمل على تحديد مناطق أخرى مؤهلة للحماية والنظر في تنمية الحياة الفطرية ضمن تلك المواقع بناءً على برنامج طويل المدى.

حدائق الملك عبدالله العالمية

كما تقوم أمانة منطقة الرياض على تنفيذ برنامج إنشاء حديقة نباتية كبرى بمدينة الرياض على أرض مساحتها ٢ مليون متر مربع جنوب غرب المدينة وذلك ضمن مشروع حدائق الملك عبدالله العالمية، التي تعتبر من أكبر المعالم السياحية، حيث تم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل رئيسية، وقد تم البدء في أعمال تنسيق المواقع لقرابة ٤٠ ٪ من الموقع العام.

فيما تستمر أمانة منطقة الرياض في زيادة المساحات الخضراء من خلال مزيد من التشجير في الميادين والشوارع الرئيسية بمدينة الرياض، حيث تم الانتهاء من ميدان القاهرة وميدان النقل وميدان بغداد وميدان دمشق، وجاري العمل على ميدان الرباط، كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى لتشجير الشوارع الرئيسية للمدينة مثل شارع العليا، فيما يجري العمل حالياً على توسيع مشاريع هذا البرنامج لتشمل الأحياء السكنية، كما يجري العمل على تنفيذ هذا البرنامج في المناطق الطبيعية والبرية المحيطة بالرياض حيث تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بوضع إستراتيجية طويلة المدى لهذا البرنامج، تتضمن القيام بعدد من المشاريع التجريبية لإعادة الغطاء النباتي في بعض المناطق ومنها متنزه الثمامة ووادي حنيفة وغيرها، والاستفادة من برنامج تشجير وادي حنيفة في هذا الشأن بحيث يتم تعزيز دور الأشجار والشجيرات المحلية في هذا البرنامج.

انجاز ٣٠ ساحة بلدية

أمانة منطقة الرياض تبنت أيضاً، إنشاء مزيد من الساحات البلدية حيث تم انجاز ٣٠ ساحة بلدية موزعه في أرجاء المدينة حتى الآن، ويجري طرح عدد من الساحات بشكل مستمر، فيما يجري تطوير تصميم تلك الساحات من خلال استطلاع التجربة السابقة في الساحات التي تم تنفيذها بهدف تعزيز الايجابيات وتفادي السلبيات، كما تقوم الأمانة على وضع برنامج اجتماعي لتنظيم الاستفادة من هذه الساحات في الحياة الاجتماعية لسكان الأحياء.

ومن جهتها تقوم الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها بتنفيذ برنامج مراقبة وتطوير أسواق الاتجار للأحياء الفطرية، كما تقوم وزارة البترول والثروة المعدنية على برنامج التحكم في الأنشطة التعدينية وتنسيقها خاصة في المناطق البيئية الحساسة، وذلك بغرض ضبط وتطبيق الأنظمة واللوائح البيئية الخاصة بالأنشطة التعدينية.

حماية بيئة المدن الصناعية

أما محور الإدارة البيئية فقد بدأ العمل ضمن برنامج حماية البيئة في المدن الصناعية في اتجاهين هما رصد المخالفات البيئية وتشجير المدن الصناعية. فيما تقوم الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها بتنفيذ برنامج للتدريب في المجال البيئي.

كما تقوم وزارة الزراعة من خلال هذا المحور على العديد من الإجراءات لتعزيز استخدام المكافحة الحيوية في مجال مكافحة الآفات الزراعية وتعزيز الزراعة العضوية للحد من استخدام المبيدات والأسمدة وضبط المخالفات في استخدام المبيدات بالإضافة إلى منع استيراد ٢٣ مبيد لارتفاع سميتها.

كما بدأت وزارة التربية والتعليم بتطبيق منهج علم البيئة والتربية البيئية كمنهج مستقل في المرحلة الثانوية بصفة تجريبية وتم الرفع للموافقة على التوسع فيه، فيما يجري العمل على التوسع في تضمين القضايا البيئية ضمن المناهج المختلفة وكذلك ضمن الأنشطة اللاصفية.

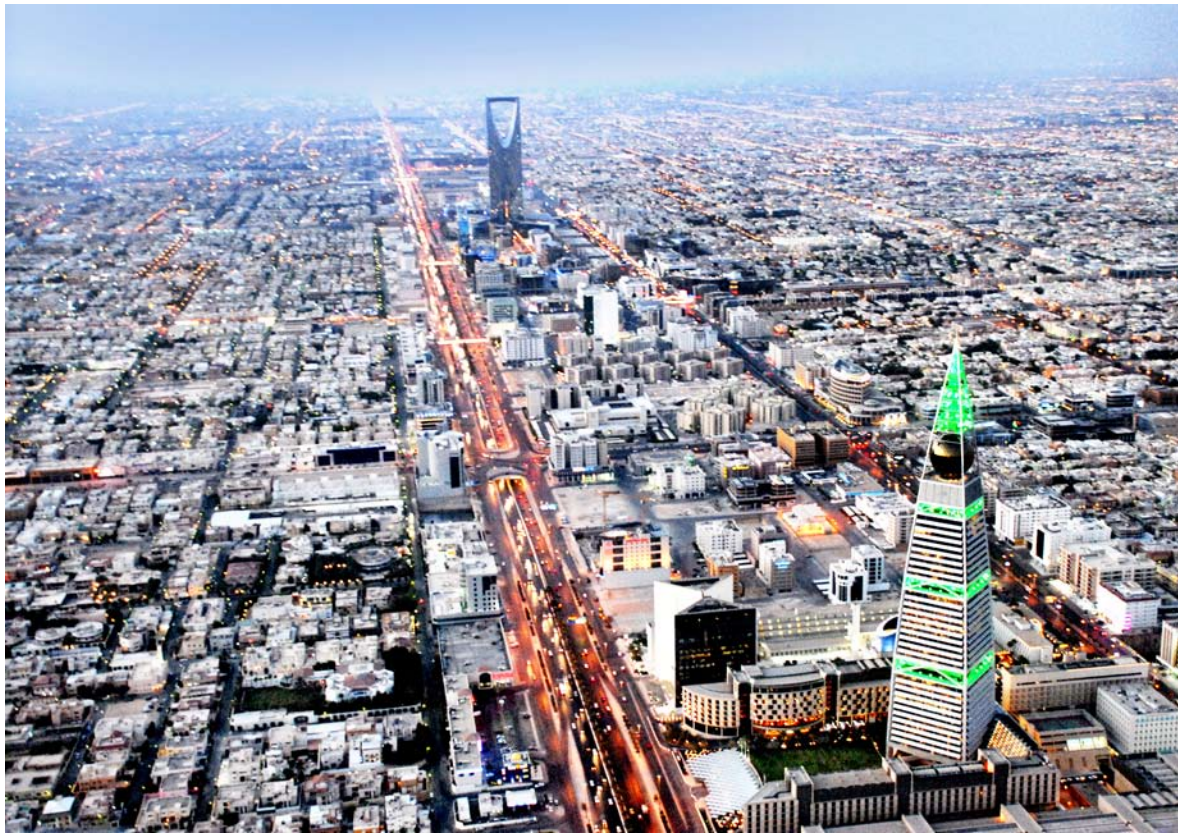

اقتصاد الرياض . . نمو بثبات وإدارةٍ راشدةٍ تثمر جدوى دائمة

مكانة اقتصادية مرموقة تبوأتها مدينة الرياض، جعلتها قاعدة مميزة لأنماط شتى من التطوير الاقتصادي، حتى لم يعد هناك نشاط اقتصادي إيجابي حديث وليس له حضور في هذه المدينة المتعددة الأوجه الاقتصادية.

صورة هذه المكانة وما احتوته من تفاصيل استعرضتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خلال مشاركتها في فعاليات معرض ومؤتمر الاستثمارات العقارية الثاني الذي عقد في الرياض خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٢ ذو القعدة الماضي، بهدف إعطاء صورة واضحة للمستثمرين العرب والأجانب عن الفرص الاستثمارية المتوفرة في المدينة والمنطقة، وما تحتضنه من خطط وبرامج ومشاريع تنموية واقتصادية متنوعة.

تشهد مدينة الرياض حراكاً اقتصادياً كبيراً، يمتاز: بتنوع مجالاته، وضخامة استثماراته، وخصائصه الإستراتيجية، وليس أدل على ذلك من مما يجري تنفيذه حالياً على أرض منطقة الرياض عموماً من مشاريع تنموية واقتصادية متنوعة تقارب تكاليفها الإجمالية ٣٠٠ مليار ريال، تتضمن مشاريع في البنى التحتية، والمؤسسات الخَدمية، والتعليم العام، والتعليم العالي، والخدمَات الطبية، والإسكان، فضلاً عن الفرص الاستثمارية المنبثقة من هذه المشاريع الإستراتيجية، وما سيتمخض عنها من مشاريع خاصة.

جدوى اقتصادية دائمة

فعلى مدى العقود الماضية، احتفظت مدينة الرياض بوتيرة نمو اقتصادية متصاعدة على الدوام، تسير بهدوء، لكن بثبات، حيث استطاعت بحمد الله تجاوز الأزمات، وتوظيف الفرص السانحة، ، بعد أن هيأ الله لها أسباباً، وجعل لها مقومات، وأحاطها بسياسة حكيمة، وإدارة راشدة، وأمدها بموارد ضخمة، وإمكانات متنوعة، جعلت اقتصادها يعيش حالة من الجدوى الدائمة.

الداعم الأكبر لاقتصاد المدينة بعد الله عز وجل، يتمثل في ما تقوم به الدولة من مشاريع تنمية حضرية عامة، سواءً في مشاريع البنى التحتية، أو المرافق الخدمية، والمؤسسات العامة، أو الخدمات التعليمية بمختلف مستوياتها، أو الخدمات الصحية بتنوع تخصصاتها، وبما تقدمه من خدمات ميسرة منخفضة الكُلفة، وبما تستوعبه من كوادر لتشغيلها، وبما تُنفقه على تأسيسها، وإنشائها، ومن ثم تشغيلها وصيانتها، وتطويرها، وبما يتولد عنها من مشاريع مساندة، واستثمارات متعددة.

موقع استراتيجي

إلى جانب ما تمتاز به الرياض من موقع استراتيجي، يتوسط مختلف مناطق إنتاج الطاقة، والإنتاج الزراعي، والصناعي، وتجارة الخدمات، تربطها بكل هذه المناطق وسائل مواصلات، واتصالات حديثة.

هذه المكانة الإستراتيجية ستتأكد بإذن الله بعد اكتمال مشاريع السكك الحديدية الإقليمية، التي تربط شرق المملكة بغربها، وشماها بجنوبها، مروراً بمدينة الرياض.

والرياض تتمتع بموارد طبيعية، تمتاز بالوفرة، وانخفاض كلفة: الإنتاج، والنقل، والمعالجة، سواء في الأراضي المناسبة لمختلف أنماط النشاط العمراني الإسكاني، والمتعدد الاستعمالات، أو في المواد الخام لصناعة البناء، والصناعات التعدينية، والصناعات التحويلية، أو في موارد الطاقة.

كما يجري استكمال الاحتياجات المستقبلية للمدينة في الموارد الأساسية، عبر مشاريع إستراتيجية عملاقة، في مجال تحليه المياه، عبر محطة رأس الزور، على ساحل الخليج العربي، التي يجري العمل عليها حالياً، مما يوفر للمدينة ـ بإذن اللهـ ضعف ما تستهلكه حالياً من مياه الشرب.

وفي مجال الطاقة الكهربائية، يجري العمل على تأسيس محطة توليد الطاقة الكهربائية العاشرة، بتمويل استثماري يقوده القطاع الخاص المحلي، والأجنبي، ستضيف إلى طاقة المدينة تقريباً – نصف ما تستهلكه حالياً.

ومن جانبهم، يحوَل سكان المدينة بدخلهم المرتفع نسبياً، وإنفاقهم العالي، وتأهيلهم المتقدم، التحديات المستقبلية في المدينة، إلى فرص استثمارية مجدية في كل من مجالات الإسكان، والتعليم العام، والعالي، والخدمات الصحية، والتأمين، وتجارة التجزئة، والسياحة، والترويح.

تشهد مدينة الرياض حراكاً اقتصادياً كبيراً، يمتاز: بتنوع مجالاته، وضخامة استثماراته، وخصائصه الإستراتيجية، وليس أدل على ذلك من مما يجري تنفيذه حالياً على أرض منطقة الرياض عموماً من مشاريع تنموية واقتصادية متنوعة تقارب تكاليفها الإجمالية ٣٠٠ مليار ريال، تتضمن مشاريع في البنى التحتية، والمؤسسات الخدمية، والتعليم العام، والتعليم العالي، والخدمَات الطبية، والإسكان، فضلاً عن الفرص الاستثمارية المنبثقة من هذه المشاريع الإستراتيجية، وما سيتمخض عنها من مشاريع خاصة.

جدوى اقتصادية دائمة

فعلى مدى العقود الماضية، احتفظت مدينة الرياض بوتيرة نمو اقتصادية متصاعدة على الدوام، تسير بهدوء، لكن بثبات، حيث استطاعت بحمد الله تجاوز الأزمات، وتوظيف الفرص السانحة، ، بعد أن هيأ الله لها أسباباً، وجعل لها مقومات، وأحاطها بسياسة حكيمة، وإدارة راشدة، وأمدها بموارد ضخمة، وإمكانات متنوعة، جعلت اقتصادها يعيش حالة من الجدوى الدائمة.

الداعم الأكبر لاقتصاد المدينة بعد الله عز وجل، يتمثل في ما تقوم به الدولة من مشاريع تنمية حضرية عامة، سواءً في مشاريع البنى التحتية، أو المرافق الخدمية، والمؤسسات العامة، أو الخدمات التعليمية بمختلف مستوياتها، أو الخدمات الصحية بتنوع تخصصاتها، وبما تقدمه من خدمات ميسرة منخفضة الكُلفة، وبما تستوعبه من كوادر لتشغيلها، وبما تُنفقه على تأسيسها، وإنشائها، ومن ثم تشغيلها وصيانتها، وتطويرها، وبما يتولد عنها من مشاريع مساندة، واستثمارات متعددة.

موقع استراتيجي

إلى جانب ما تمتاز به الرياض من موقع استراتيجي، يتوسط مختلف مناطق إنتاج الطاقة، والإنتاج الزراعي، والصناعي، وتجارة الخدمات، تربطها بكل هذه المناطق وسائل مواصلات، واتصالات حديثة.

هذه المكانة الإستراتيجية ستتأكد بإذن الله بعد اكتمال مشاريع السكك الحديدية الإقليمية، التي تربط شرق المملكة بغربها، وشماها بجنوبها، مروراً بمدينة الرياض.

والرياض تتمتع بموارد طبيعية، تمتاز بالوفرة، وانخفاض كلفة: الإنتاج، والنقل، والمعالجة، سواء في الأراضي المناسبة لمختلف أنماط النشاط العمراني الإسكاني، والمتعدد الاستعمالات، أو في المواد الخام لصناعة البناء، والصناعات التعدينية، والصناعات التحويلية، أو في موارد الطاقة.

كما يجري استكمال الاحتياجات المستقبلية للمدينة في الموارد الأساسية، عبر مشاريع إستراتيجية عملاقة، في مجال تحليه المياه، عبر محطة رأس الزور، على ساحل الخليج العربي، التي يجري العمل عليها حالياً، مما يوفر للمدينة ـ بإذن اللهـ ضعف ما تستهلكه حالياً من مياه الشرب.

وفي مجال الطاقة الكهربائية، يجري العمل على تأسيس محطة توليد الطاقة الكهربائية العاشرة، بتمويل استثماري يقوده القطاع الخاص المحلي، والأجنبي، ستضيف إلى طاقة المدينة تقريباً – نصف ما تستهلكه حالياً.

ومن جانبهم، يحوّل سكان المدينة بدخلهم المرتفع نسبياً، وإنفاقهم العالي، وتأهيلهم المتقدم، التحديات المستقبلية في المدينة، إلى فرص استثمارية مجدية في كل من مجالات الإسكان، والتعليم العام، والعالي، والخدمات الصحية، والتأمين، وتجارة التجزئة، والسياحة، والترويح.

نمو اقتصادي مخطط

وعلى صعيد المؤشرات المستقبلية للمدينة، فإن هذه المؤشرات تقوم على أسس معلوماتية، تمتاز بالشمول لجميع العوامل المؤثرة في التنمية وتمتاز ببعد المدى الذي تغطيه.

فاستناداً إلى هذه المؤشرات، أنجز "المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض"، الذي يمثل الوثيقة المرجعية الموجهة لأعمال جميع الجهات العامة في المدينة، ومنها الجهات المعنية بالتنمية الاقتصادية: تنظيماً، وإدارة، واستثماراً، للسنوات الخمس والعشرين القادمة.

لقد شكل الجانب الاقتصادي إحدى القضايا الكبرى التي أولاها المخطط العناية الكافية، ووضع الإستراتيجيات المناسبة للنهوض بها، والحفاظ على مستوى نمو اقتصادي تصاعدي ثابت، وإبقاء المدينة في حالة مستمرة من الازدهار الاقتصادي، والجدوى الاستثمارية، وتم ذلك – بفضل الله – عبر ثلاثة محاور:

- **المحور الأول:** يتمثل في تطوير محركات اقتصاد المدينة المباشرة، وتوفير ما تحتاجه من فرص عمل لأجيالها المستقبلية، عبر تنويع موارد المدينة الاقتصادية، وتطوير الحلول المناسبة لمعالجة متطلبات تطوير القطاع الاقتصادي، واحتياجات المدينة في هذا المجال. وضمن هذا المحور تم تطوير عدد من المجالات الاقتصادية الواعدة لتنمية اقتصاد المدينة، ومنها قطاع تقنية المعلومات، والخدمات المالية، والخدمات الطبية والتعليمية والترويحية، كما تم ضمن هذا المحور تطوير قطاعات اقتصاد المدينة القائمة، في المناطق الصناعية، ومناطق الاستعمالات المختلطة، والإسكان .
- **المحور الثاني:** تطوير مرافق المدينة ومؤسساتها الخدمية، وفق أسس اقتصادية سليمة، وحديثة، تسمح بإضافة متطلبات القيمة الاقتصادية إلى هذه القطاعات، من حيث التنظيم، والتصميم، والتشغيل، بحيث يمكن الاستثمار في تأسيسها، وتشغيلها ووضع تصورات دقيقة لأنماط تمويل هذه القطاعات، وفق أسس استثمارية.
- **المحور الثالث:** تطوير بيئة المدينة العامة، وعمرانها، ومختلف جوانبها الحضرية، بما يجعلها قادرة على استيعاب الاقتصاديات الحديثة، والفرص الاستثمارية، ومتطلبات النمو الاقتصادي الطبيعي. ويدخل ضمن هذا المحور: تطوير استعمالات الأراضي المناسبة للاقتصاديات الحديثة، وتطوير المراكز الفرعية، والضواحي الجديدة، والحفاظ على البيئة، وتطوير أعصاب الأنشطة، واستيعاب متطلبات التنمية الاقتصادية في تطوير الأحياء السكنية، وتمويل الإسكان، وتطوير النقل، والنقل العام، والاتصالات، والمرافق والخدمات العامة.

تنفيذ ٦٥٪ من برامج التطوير

هذه الخطط والبرامج والمشاريع لم تبق حبيسة الأدراج والخزائن، بل تجسدت على أرض الواقع في غضون فترة زمنية لم تتجاوز ستة أعوام تمثل الفترة التي أعقبت الانتهاء من وضع المخطط الإستراتيجي الشامل، فبفضل الله، فإن ما يقارب ٦٥ في المائة من برامج المخطط الاستراتيجي التنفيذية، ومشاريعه الإستراتيجية في جميع المجالات التطويرية، ومنها المجال الاقتصادي، هي حالياً إما في مرحلة التنفيذ، أو وصلت إلى مراحل متقدمة من التخطيط التنفيذي، أو بلغت شوطاً كبيراً من التطوير والتخطيط العام.

فما تشهده الرياض هذه الأيام من عمل دؤوب على مدار الساعة،

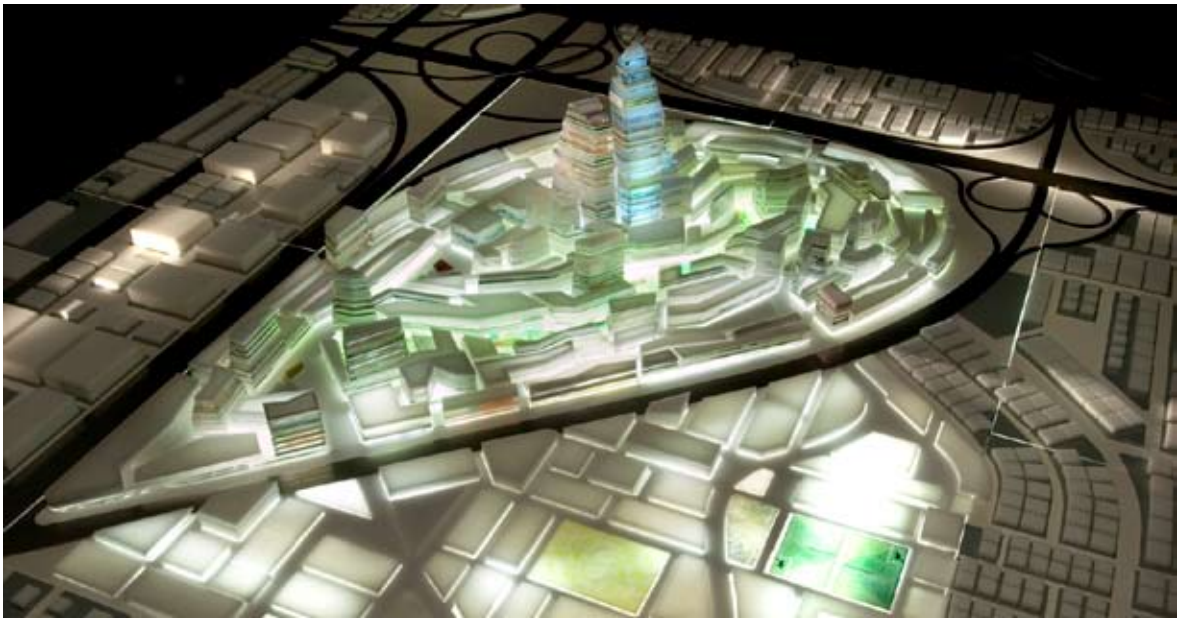

في تنفيذ أبرز مشاريعها الاقتصادية الضخمة، لا يأتي انتهازاً لفرصة عابرة، فهذه المشاريع ليست وليدة اللحظة، وإنما هي نتيجة واستثمار لتوفيق الله الذي هيأ لهذه المشاريع ـ التي نشهدها اليوم ـ عقوداً من التأسيس الممنهج لمرافق المدينة، وقدراتها، ومواردها، والتخطيط الاستراتيجي، البعيد المدى.

مركز مالي عالمي

الأمثلة كثيرة على هذه المشاريع الاستثمارية، التي وضع أسسها المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، في إطار من التنمية الحضرية الشاملة المتوازنة، والجدوى الاقتصادية الاستثمارية بعيدة المدة، فمن هذه المشاريع ما يجري تنفيذه حالياً، ومنها ما وصل مراحل متقدمة من التخطيط التنفيذي .

فمركز الملك عبدالله المالي، الذي يجري إنشاء مرافقه المختلفة، يمتاز بنمط تخطيطي عمراني مختلف عن بقية النسيج العمراني للمدينة، ويتمتع بكثافة عالية في التجهيزات والمرافق الخدمية، والاستعمالات.

هذا المركز مثّل أحد التحديات التي واجهاتها المدينة بتصميم واقتدار، فقد كان من المتعذر استيعاب مثل هذه المنشأة الحضرية الاقتصادية الضخمة ضمن نسيج عمران المدينة المتجانس في كثافة الاستعمالات، دون أن تتشتت عناصره في المدينة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفقد فيه المركز هويته، وتضعف وظيفته الحقيقية، فضلاً عما سينتج عن هذا التشتت من سلبيات متنوعة مثل تفاقم مشاكل النقل، وتجاوز القدرات الاستيعابية للمرافق، والخدمات، والإخلال بتوازن استعمالات الأراضي.

الحل قد سبق تطويره في المخطط الاستراتيجي الشامل، عبر مفهوم تعددية المراكز الحضرية، وإخراج المدينة من حالة أحادية المركز الحضري، إلى تعددية المراكز، عبر تطوير خمس مناطق حضرية، على أطراف محاور نمو المدينة، تمتاز بكثافة الاستعمالات، وتركز المؤسسات الخدمية وكفاءة المرافق العامة، ما يمكنها من خدمة قطاع كبير من سكان المدينة، ضمن دائرة يصل قطرها إلى عشرة كيلومترات.

مراكز فرعية حضرية

مبدأ تعددية المراكز، كان أحد جوانب الحل العملي الإستراتيجي لكثير ممل تعانيه المدينة من ظواهر سلبية: كازدياد معدلات التلوث، والاختناقات المرورية، وتباعد خدمات المرافق والمؤسسات العامة عن قطاعات كبيرة من سكان المدينة، على محاور نموها المختلفة، وزيادة الضغط على المنطقة المركزية في المدينة، وتحول استعمالات الأراضي فيها، والهجرة السكانية منها إلى أطراف المدينة.

ففي الوقت الذي شكلت فيه المراكز الحضرية الفرعية حلاً استراتيجياً لكثير من السلبيات، التي بدأت تعاني منها المدينة، فهي كذلك حل استراتيجي لاستيعاب متطلبات التطوير الاقتصادي الحديث، في مجال المشاريع الإستراتيجية الضخمة، التي تحتاج إلى بيئات متكاملة، وبيئة حضرية مواتية، وأنظمة عمرانية حضرية مرنة، كمشاريع النقل العام، والمدن التعليمة، والطبية، ومناطق الصناعات المتقدمة.

فبينما يجري تنفيذ منشآت مركز الملك عبدالله المالي، باستثمار يقارب ٢٠ مليار ريال، تتلقى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حالياً العروض الاستثمارية لتنفيذ المركز الحضري الفرعي الشرقي، كما تنتظر ثلاث مراكز أخرى، في غرب المدينة، وجنوبها، وجنوبها الغربي دورها في التخطيط التنفيذي، لتجد مكانها بإذن الله على خريطة واقع المدينة .

ضواحي جديدة للمدينة

مشروع الضواحي الجديدة، بدوره يأتي كحلقة أخرى في مبدأ تعددية المراكز، ليشكل بإذن الله أحد أبرز التغيرات الجذرية الحضرية، التي سيحدثها المخطط الاستراتيجي في خريطة المدينة، في مستقبل المدينة المنظور.

هذه الضواحي الجديدة تتوفر على نمط عمراني، يمتاز بخصائص حضرية مختلفة، عن تلك السائدة في عموم عمران مدينة الرياض، في كل من جوانب: التخطيط العمراني، وتصميم الأحياء السكنية، واستعمالات الأراضي، وتصميم المرافق العامة، والخدمات.

كما تمتاز هذه الضواحي بقدراتها الاستيعابية الكبيرة، إذ طور المخطط الإستراتيجي التصاميم الأولية، والخصائص العامة، والمواقع المختارة، لضاحيتين في شمال المدينة، وشرقها، مقدراً للضاحية الواحدة منها استيعاب ما يناهز نصف مليون نسمة، توفر لهم ـ ضمن نطاق الضاحية ـ كل متطلبات الحياة اليومية، ومصادر الرزق.

الخصوصية التي يتميز بها نمط الضواحي الجديدة عن مدينة الرياض، يرجع إلى اعتبارات تنموية إستراتيجية، تهدف لاستيعاب الزيادات السكانية، التي تتجاوز نطاق عمران المدينة الحالي، ضمن بيئة حضرية مستقلة بشكل تام عن مرافق المدينة الأساسية، وخدماتها المختلفة، ما يخفف الضغط على مرافق المدينة القائمة، ويحسن من مستوى أدائها الحضري، ويتيح في الوقت ذاته توفير نمط مختلف من الخدمة الحضرية للزيادات السكانية المتوقعة، تقوم على أسس اقتصادية، تتواءم مع المعطيات الاقتصادية المستقبلية المتوقعة، في تأسيس هذه الخدمات الحضرية، وتشغيلها، وإدارتها، وتقدر الكلفة الأولية لتأسيس كل من هاتين الضاحيتين بنحو ٢٤٠ مليار ريال .

مدينة لتقنية المعلومات

وضمن محور تطوير موارد المدينة الاقتصادية يأتي مشروع مدينة تقنية المعلومات، الذي تقوم على تنفيذه والاستثمار فيه المؤسسة العامة للتقاعد، منطلقة من توصيات المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، الذي اعتبر قطاع تقنية المعلومات والاتصالات مجالاً اقتصادياً واعداً، لتنويع موارد المدينة الاقتصادية.

هذه التوصية التي وضعها المخطط تضافرت لوضعها جهود كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض لتأكيدها، مستندين في ذلك إلى جودة مرافق المدينة، وحداثة بنيتها في مجال الاتصالات، ووفرة مراكز الأبحاث والجامعات، والكوادر المؤهلة، والإمكانات التسويقية، وغيرها من الامتيازات المتراكمة في مدينة الرياض.

وبدورها بدأت جامعة الملك سعود مشروعها الطموح: وادي الرياض للتقنية، الذي سيجمع بين منهج البحثي العلمي المتقدم، والاستثمار الاقتصادي الإنتاجي العالي التقنية، مما يمثل إضافة نوعية إلى قيمة مشروع مدينة تقنية المعلومات، ويستفيد منه في الوقت نفسه، ويعجل بإذن الله من انطلاق مشاريع أخرى في الصناعات المتقدمة، وتطبيقاتها، عملاً بما أوصى به المخطط الاستراتيجي لمدينة الرياض، وحدد المواقع الأفضل لتشييدها، الأمر الذي سيفتح المجال لاستثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي ويؤكد قيمتها الاقتصادية.

محاور لتطوير النقل

وضمن محور تهيئة الرياض لاستيعاب المشاريع الاقتصادية الحديثة، وضع المخطط الاستراتيجي رؤية إستراتيجية متكاملة لتطوير قطاع النقل في المدينة، الذي أصبح هاجساً يومياً لسكان المدينة، تتمثل معطياته اليومية في أكثر من ٦ ملايين رحلة، ٢ في المائة تتم بوسائط النقل العام، ستتزايد بمرور الوقت لتصل إلى ١١ مليون رحلة يومياً في عام ١٤٤٥هـ، وهو وضع يؤدي إلى الكثير من الاختناقات المرورية، وتصاعد نسب التلوث، وارتفاع عدد الحوادث، وزيادة الخسائر المادية المباشرة، وغير المباشرة.

تطوير قطاع النقل في المخطط يتم عبر عدة محاور، يجري العمل عليها في وقت واحد، فهناك مجال تطوير شبكة الطرق القائمة، عبر تحديث الشبكة الحالية وتوسعتها، وضمن هذا المجال اعتمد المخطط شبكة الطرق المستقبلية في المدينة للعشرين عاماً القادمة. وضمن نفس المجال تعمل الهيئة على تطوير الإدارة المرورية، وتحسين السلامة المرورية، عبر برنامج استراتيجي تعمل فيها ١١ جهة حكومية، وفق خطة عمل موحدة .

جانب آخر من تطوير قطاع النقل، تمثل في السيطرة على بواعث الحركة المرورية، بتطوير استعمالات الأراضي، وتصميم الأحياء السكنية، وتوزيع المرافق والخدمات على أحياء المدينة.

أما في مجال النقل العام في المدينة، فإن العمل على تطويره يتم عبر محورين هما:

- **المحور الأول:** تطوير بيئة المدينة العمرانية والمرافقية لتصبح مواتية لاستيعاب وسائط النقل العام، وفق أسس اقتصادية مجدية، وذلك بتهيئة المدينة عبر تأسيس المراكز الفرعية، وتطوير أعصاب الأنشطة ، وتطوير استعمالات الأراضي، وتصميم الأحياء السكنية، وتوزيع المرافق والخدمات، وتهيئة شبكة الطرق في المدينة لاستيعاب وسائط النقل العام، إضافة إلى تطوير حزمة متكاملة من الأنظمة التي تجعل وسائط النقل العام على قدم المساواة العملية في النقل، مع السيارة الخاصة.
- **المحور الثاني:** تطوير برامج استثمارية تنفيذية للنقل العام، تتمثل في الخيار المناسب للنقل العام في مدينة الرياض، يستند إلى نظام متكامل من النقل بالحافلات ذات المسارات المتعددة الكثافة، إلى جانب النقل بواسطة القطارات الكهربائية، التي ستبدأ عبر محورين أساسيين، أحدهما يمر عبر طريق الملك عبدالله ، من شرق المدينة لغربها، والآخر يمر خلال العصب المركزي للمدينة من جنوبها، إلى شمالها.

هذه البرامج الكبرى لتطوير قطاع النقل العام، تقدر تكلفتها الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروع بتجاوز ٢٦ مليار ريال، في حين تتجاوز عوائد المشروع ثمانية مليارات سنوياً، كعوائد مباشرة، مثل عوائد التشغيل، وعوائد غير مباشرة، مثل عوائد خفض الهدر في ساعات العمل، ونسب الحوادث، والتلوث.

فتأسيس برنامج فاعل للنقل العام يقوم على أسس اقتصادية من الجدوى الاستثمارية كالذي تخطط له الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ليس فقط ليكون وسيلة لخدمة ذوي الدخل المحدود، أو الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، أو لخدمة أغراض تنقلية، أو موسمية محدودة، وإنما ليكون جهازاً عضوياً يمس الحياة اليومية لكل سكان المدينة، وفق أسس عملية، تكسبه الجدوى الاقتصادية للمستثمرين فيه، والمستفيدين منه .

تطوير وسط المدينة

كما يأتي ضمن محور تهيئة المدينة لاستيعاب المشاريع الاقتصادية الحديثة برنامج تطوير وسط المدينة، وهو برنامج حضري في الأساس، يهدف إلى تطوير تخطيط وسط المدينة، وأنظمتها الحضرية، وتطوير مرافقها، وخدماتها، بما يتناسب مع مستوى التطوير في بقية أحياء المدينة الحديثة. القيمة الأساسية للبرنامج تكمن في تقديم الخدمة الحضرية الراقية لسكان وسط المدينة، فعلي الرغم من أن نطاق البرنامج لا تتجاوز مساحته أربعة كيلومترات، من وسط المدينة، إلا أنه يقدم مختلف أنماط الخدمة الحضرية لنحو نصف سكان المدينة. هذا التطوير من شأنه تحقيق الاستقرار السكاني في وسط المدينة، ووقف الهجرة السكنية الداخلية في المدينة باتجاه الأحياء الحديثة تاركين خلفهم أحيائهم القديمة التي تتحول بمرور الوقت إلى مناطق استعمالات مختلطة، وما يتبع ذلك من إشكالات: ثقافية، واجتماعية، وأعباء أمنية، الأمر الذي نتج عنه تآكل القيمة الاقتصادية للمنطقة، واستقطابها لأنماط حديثة من مشاريع الإسكان، والخدمات، وتجارة التجزئة.

برنامج تطوير وسط المدينة، سيستند في منافسته لبقية مناطق المدينة المزدهرة اقتصادياً، إلى أفضلية موقعه، وجودة المرافق والخدمات، والأنظمة المطورة، والكثافة السكانية العالية.

متنزه الرياض الكبير

مثال آخر لتهيئة المدينة لاستيعاب متطلبات التطوير الاقتصادي الحديث - يحمل بين طياته فرصاً استثمارية بعيدة المدى، يتمثل في برنامج تطوير وادي حنيفة الذي شكل مصدر الحياة والرزق لسكان المستوطنات والبلديات التي قامت على ضفافه، لكنه مع التطور العمراني الحديث، فقد قيمته في حياة الناس، الذين تغيرت أنماط حياتهم، ومصادر معاشهم، وأصاب الوادي أشكال شتى، من المظاهر البيئية السلبية، التي أوشكت أن تؤول إلى كوارث محدقة بعمران المدينة ، وسكانها.

علاقة الهيئة بالوادي امتدت على مدى عقدين من الزمن، بدأتها الهيئة بالدراسات والتقويم، وتواصلت عبر إجراءات الحماية، ووقف مسببات التدهور، وانتهت ببرنامج تطوير وادي حنيفة، الذي وضع للوادي مخططاً شاملاً: لضبط الاستعمالات، والحفاظ على البيئة، وتنمية الموارد الطبيعية، وتحديد المحميات البيئية. تطبيقاً لمخطط تطوير الوادي، ونفذت الهيئة مشروع التأهيل البيئي الشامل للوادي، الذي أعاد الوادي إلى طبيعته الأصلية مصرفاً لمياه السيول، وأزال جميع مصادر الضرر، والمخلفات من بطنه، ووضع نظام قناة مائية مفتوحة للمعالجة الحيوية في الوادي، بطول يتجاوز ٥٠ كم، وشبكة حديثة من عشرات الكيلومترات، من الطرق، والممرات المرصوفة والمضاءة، وزُرعت في بطن الوادي عشرات الآلاف من الأشجار المختلفة، والشجيرات، وجُهزت مواقع عديدة من الوادي للتنزه.

كانت النتائج سريعة، فقد عاد الوادي إلى طبيعته، لكن عودته صحبتها في الوقت ذاته نهضة اقتصادية، بدأت في إفراز مشاريعها الاستثمارية، حيث أصبح الوادي منتزه الرياض الكبير، وأحد أهم مقاصد سكان المدينة، وزوارها للتنزه، والترويح، وتصاعدت قيمة العقارات في نطاق الوادي، وأصبح أحد أهم أعمدة التنمية الاقتصادية السياحية في الرياض. هذا على المدى القريب، أما على المدى البعيد، فالوادي سيوفر للمدينة موارد مائية من المياه المعالجة للزراعة، والري تتجاوز نصف ما تستهلكه مدينة الرياض من مياه، فضلاً عن المردود الاستراتيجي في حفظ أحياء المدينة عموماً، والمطلة على الوادي خصوصاً من أخطار الفيضانات الموسمية، والسيول، وتحسين البيئة العامة للمدينة، وخفض بواعث التلوث، وحماية المدينة من الأوبئة المنبعثة من مستنقعات المياه الآسنة، التي كانت منتشرة في بطن الوادي، وجميعها بلا شك عوائد اقتصادية عالية القيمة، سينعكس أثرها الإيجابي على اقتصاد المدينة - بإذن الله -

مقومات وعوامل للنجاح

لذا فإن مدينة الرياض تتبوأ مكانة اقتصادية مرموقة، تجعلها قاعدة مميزة لأنماط شتى من التطوير الاقتصادي، والاستثمار بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود مؤسسات الدول الحثيثة، ولا يكاد يوجد نشاط اقتصادي إيجابي حديث، وليس له حضور في هذه المدينة المتعددة الأوجه الاقتصادية، غير أن الفرص الاستثمارية الكبرى، ذات الجدوى العالية، يجب أن تأخذ في اعتبارها المقومات الضرورة للنجاح الاستثماري في مدينة الرياض . وفي مقدمتها العمل ضمن استراتيجيات اقتصادية بعيدة المدى، إذ أن النجاحات الاقتصادية تتطلب العمل وفق مرحلية اقتصادية دقيقة، وخطط حثيثة، وعمل دءوب ممنهج، قبل أن تؤتي المشاريع ثمارها، وهي مهمة ميسرة نسبياً في مدينة مستقرة، واضحة المعالم المستقبلية، كمدينة الرياض.

كما يتمثل أحد مقومات النجاح الاستثماري في استيعاب جميع العوامل المؤثرة في البرنامج الاقتصادي، أو المشروع الاستثماري، بما في ذلك العوامل غير المباشرة، ومن ذلك الجوانب البيئة، ومتطلبات التنمية الاجتماعية، والخصوصية الثقافية، إلى جانب جودة التخطيط للمشاريع الاستثمارية، وتطبيق المفاهيم العلمية الحديثة في : الإدارة، والتخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والاستعانة بالكوادر المؤهلة، والإنفاق المرشد بحسب الأولويات، ومتطلبات مراحل العمل، فضلاً عن البحث عن التنمية الرشيدة، التي تحقق النفع العام، وخدمة الإنسان، وعمارة الأرض، والعناية بالموارد، وترشيدها، والعمل وفق أولويات الحياة، وضروراتها، والإيجابية المطلقة في كل مراحل العمل، ونواتجه.

رصدها تقرير المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ١٤٣٠هـ

فرص استثمارية جاذبة في مدينة الرياض

بهدف تعريف رجال الأعمال والمستثمرين في داخل المملكة وخارجها بالنظم والإجـراءات المرتبطة بالاستثمار في مدينة الرياض والجهات ذات العلاقة وما تتيحه المدينة من فرص استثمارية في شتى المجالات، درجت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إصدار تقرير عن المناخ الاستثماري في مدينة الرياض.

تقرير عام ١٤٣٠هـ، ضم أربعة أقسام، تطرق القسم الأول إلى المعلومات الأساسية والعامة عن المملكة العربية السعودية، فيما استعرض القسم الثاني الخصائص العامة لمدينة الرياض وبنيتها الأساسية والقطاعات الاقتصادية والخدمية فيها، ودور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تنمية وتطوير المدينة، ليشرح بدوره القسم الثالث المؤشرات الاقتصادية للمملكة، والسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الدولة لدعم الاستثمار وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة ومدينة الرياض.

أما القسم الرابع من التقرير فتضمن عرضاً للفرص الاستثمارية المتاحة في الرياض والصادرة عن الهيئات الحكومية مثل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والهيئات الأخرى، إضافة إلى الفرص الاستثمارية الصادرة عن القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة.

واختتم التقرير بعرض لعدد من الجداول الإحصائية التي توضح المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية سواء على مستوى اقتصاد المملكة ككل أو على مستوى مدينة الرياض، إضافة إلى بيان بأهم عناوين ومواقع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالاستثمار والإجراءات الإدارية والقانونية.

الرياض.. خصائص ومزايا

أبت الرياض منذ نشأت ولا تزال، أن تتنازل عن شيء مما حققته من شهرة عرفت بها كواحة خضراء تحتضنها الصحراء، متمسكة بكل ما أوتيت به من قوة بما حصدته من مكتسبات جعلت منها مركزاً اقتصادي يتوسط أطراف الجزيرة العربية، ومحوراً سياسياً يلعب أدواراً رئيسية في المنطقة والعالم أجمع. ففي كل مرحلة من مراحل عمر هذه المدينة، كانت تضيف إلى مزاياها ومكتسباتها الجديد والمزيد، دون أن تتخلى عن شيء من إرثها الزاخر بالمكتنزات، مستمدة عناصر قوتها مما حباها الله عز وجل، من مقومات ومزايا ليس أقلها موقعها الجغرافي الذي يتوسط قلب الجزيرة العربية، ومساحتها التي تمتد في أطرافها إلى أن وصل نطاقها العمراني بمرحلتيه الأولى والثانية إلى ١،٧٨٢ كيلو متراً مربعاً، محتضنة بين جوانبها ١٣ بلدية. من بينها محافظة الدرعية. وباسطة جناحيها على ٢٠٩ حياً، يقطنها أكثر من ٦ , ٤ ملايين نسمة من أكثر من ٥٠ دولة، تتعدد لغاتهم وثقافتهم واهتماماتهم، لتشكل من خلالهم واحدة من أسرع مدن العالم نمواً بما في ذلك النمو السكاني الذي شهد قفزات متوالية عبر السنوات العشر الأخيرة وذلك بمعدل ٤,٢ في المائة. كما يتصف التركيب السكاني العمري لمدينة الرياض بأنه توزيع عمري فتي تزيد فيه نسبة الأعمار الصغيرة، حيث تبلغ نسبة السكان أقل من ١٥ سنة ٣٤ في المائة من إجمالي السكان، الأمر الذي يمثل ضخاً قوياً لعرض القوى العاملة في المستقبل، في الوقت ذاته تشهد الرياض زيادة ملموسة في عدد الأسر التي تعيش فيها، وهي نوعان أسرة مفردة مكونة من الزوجين والأولاد، وأسرة ممتدة مكونة من الزوجين والأقارب، شكلت الأولى نسبة ٧٥٪ من أسر المدينة مقابل ٢١٪ للنمط الثاني من الأسر.

وعلى صعيد المساكن فقد زادت عن مليون مسكن بمختلف فئاتها، مع أكثرية للشقق السكنية، اما حجم قوة العمل في المدينة فيربوا على ٢,١ مليون نسمة، يعملون في عدد من القطاعات في مقدمتها الخدمات فالمهن الهندسية الأساسية المساعدة والتخصصات العلمية والفنية والإنسانية والبيع وغيرها من الأعمال والمهن الكتابية والزراعة وتربية الحيوانات والأسماك ومهن العمليات الصناعية والكيميائية.

وفي جانب البنية التحتية، ترفل مدينة الرياض بشبكة طرق كبرى تربط بين كافة أجزائها وتربطها بغيرها من مدن المملكة، في الوقت الذي تتمتع فيه المدينة بخطة استراتيجية وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، لتطوير نظام النقل كجزء من استراتيجية التطوير الشامل في المدينة، هذه الخطة تضمنت عناصر عدة منها ما يتعلق بتطوير شبكة الطرق من خلال رفع كفاءة العناصر القائمة وإضافة عناصر جديدة وتحديد أولويات التطوير للمساهمة في الإيفاء بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة.

بعض مكونات هذه الخطة يشتمل على شبكة طرق حرة يبلغ إجمالي أطوالها ٣٢٠ كم، وطرق شريانية رئيسية بطول ٥٠٠ كم، وتقاطعات حرة بعدد ٤٤ تقاطعاً، وأخرى بمستويات منفصلة يبلغ عددها ٥٤ تقاطعاً. وقد تم تنفيذ العديد من هذه العناصر خلال السنوات الخمس الأولى من الخطة الخمسية بتكلفة ٢,٦ مليار ريال بنهاية عام ١٤٢٧هـ، وبدأ العمل في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي ستشمل تنفيذ وتحسين وتطوير ٢٨ طريقاً رئيسياً حتى عام١٤٣٣هـ، من أبرزها: تنفيذ شبكة الطرق داخل مطار الرياض القديم. تطوير طريق الأمير سلمان بن عبد العزيز، تطوير شارع العليا، تطوير شارع البطحاء، تطوير شارع التخصصي، تطوير طريق الملك عبد العزيز، استكمال

المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض			
عدد السكان	٤،٦٢٢،٤٢١	نسبة الأمية	٨٪
نسبة النمو السكني	٤,٢٠٪	الكثافة السكانية	١،٦٨٦ فرد كم^{٢}
نسبة الهجرة	١,٢٠٪	متوسط عدد أفراد الأسر	٦,٣
نسبة عدد السكان ذكور	٥٦٪	حجم القوى العاملة	١،٦٩٢،٩٢٥
نسبة عدد السكان إناث	٤٤٪	نسبة ملكية المساكن	٥٦٪
السكان السعوديون	٦٧٪	عدد الوحدات السكنية	٧٤٨،٠٠٠
السكان غير السعوديين	٣٣٪	نسبة الوحدات الشاغرة	٦٪
نسبة السكان تحت سن ١٥	٣٤٪	عدد السيارات لكل أسرة	١,٧٢
وسيط العمر للسعوديين	١٨ سنة	عدد الرحلات المرورية	٦ مليون رحلة يومياً
نسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة العمر من (٦ -٢٢) سنة	٩٢٪	متوسط زمن الرحلة / دقيقة	١٩

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

الطريق الدائري الثاني، دراسة تنفيذ الطريق الدائري الثالث. وهو ما سيحد من مشكلات الزحام التي تشهدها عدد من محاور الشبكة الحالية.

قطاعات اقتصادية نشطة

تشهد مدينة الرياض معدلات نمو متصاعدة في معظم القطاعات الاقتصادية والخدمية بلا استثناء، ففي القطاع الصناعي على سبيل المثال تضم الرياض مدينتين صناعيتين مجهزتين بمختلف الخدمات والمرافق تشرف عليهما الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، بمساحة إجمالية تبلغ ٦٤ كم^{٢} تحتضنان ٧٨٨ مصنعاً، في الوقت الذي تتلقى فيه «هيئة المدن الصناعية» أعداداً كبيرة من الطلبات لإنشاء مدن صناعية جديدة مطورة في كل من مدينة ومنطقة الرياض.

ويشكل القطاع الزراعي في منطقة الرياض ما نسبته ٣٥٪ من الإنتاج الزراعي على مستوى المملكة. وحالياً تشهد المساحة المحصولية لجميع المحاصيل بمنطقة الرياض ارتفاعاً عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) وصل إلى ٢٨٣،٧١٧ هكتاراً للطن الواحد.

وبالنسبة للثروة الحيوانية، فتقدر أعداد الإبل في الرياض، بنحو ١٢١،٠٩٥ مقابل ١،٩٥٢،٣٣٤ للضأن بنهاية عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

وتعد الرياض المنتج الأكبر للحليب ومشتقاته في المملكة، حيث تحتوي على ٢١ مشروعاً بإجمالي إنتاج يقدر بـ ٦٤٥,٤ مليون لتر سنوياً يشكل نسبة ٧٤٪ من إنتاج المملكة. كما تحتوي على (مناحل) قدر إنتاجها بـ ٢٧ ألف كغ من العسل سنوياً وتشكل نسبة ١٥٪ من إنتاج العسل في المملكة.

وحقق قطاع التجارة في الرياض نمواً حقيقياً تمثل في ارتفاع عدد المؤسسات التجارية القائمة في المدينة لغاية العام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) إلى ١٧،٨٢٤ مؤسسة، فيما بلغ عدد الشركات القائمة في الرياض ١٠،٠٩٣ شركة.

وفي الوقت الذي يلعب فيه قطاع البناء والتشييد دوراً أساسياً في دعم وتنمية التجهيزات الأساسية والقطاعات الإنتاجية الأخرى، شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، حيث شهدت المدينة أنماطاً جديدة في قطاعات البناء والتشييد والعمران، وأخذت تنتشر المباني ذات الأشكال والمواصفات المتميزة كناطحات السحاب، والمراكز التجارية العملاقة. والمباني ذات التصاميم المبتكرة غير النمطية.

ويسهم في دعم قطاع البناء والتشييد في منطقة الرياض وجود أكثر من ١٧٠ مصنعاً لإنتاج مواد البناء والصيني والخزف والزجاج، في حين بلغ عدد المقاولين السعوديين المصنفين

المصانع المنتجة في منطقة الرياض لغاية العام ١٤٢٧هـ

النشاط الصناعي	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	العمالة
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	١٨٥	٩،٦٩٠,٢٨	٢١،٨٢٩
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود	٨٧	٢،٣٦٩,٧١	١٣،٢٩٥
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث	٨٥	١،٢٠٥,٩٩	٧،٤٦١
صناعة الورق والطباعة والنشر	٩٢	٢،٢٧٤,٠٤	٨،٢٦٤
الصناعات الكيميائية والمنتجات البلاستيكية	٣٠٤	٧،٩٣٩,٦١	٢٥،٩٩٤
صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج	٢٠٧	٨،٣٨٨,٦٤	٢٠،٦٨٦
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٤٨	٢،٦٦٥,٢٣	٢٠،١٦٧
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	٢٠٩	٧،٨٦٨,١٣	٢٣،٨١١
النقل والتخزين	٢	١٨,٠٢	٥٢
صناعات متنوعة أخرى	٣٠	٥٠٢,٠٧	٣،٢٠٢
الإجمالي	١،٤٤٩	٤٥،٩٢١,٧١	١٤٤،٧٦١

وزارة التجارة والصناعة : قاعدة المعلومات الصناعية، مركز المعلومات

مساحة الأراضي المزروعة وإجمالي الإنتاج في منطقة الرياض ١٤٢٧هـ

البيـــان	المملكة		الرياض		نسبة الرياض للمملكة	
	المساحة / هكتار	الإنتاج / ألف طن	المساحة / هكتار	الإنتاج / ألف طن	المساحة / هكتار	الإنتاج / ألف طن
الحبوب بأنواعها	٦٠٢،٦٥٣	٣،٠٤٢	١١٣،٠١٤	٥٤٥	٪١٨,٧٥	٪١٧,٩٢
الخضروات بأنواعها	١١٠،٥٦٦	٢،٦١٧	٥٠،٧٩٠	١،١٢٤	٪٤٥,٩٤	٪٤٢,٩٥
الأعلاف بأنواعها	١٣٧،٣٥٧	٢،٣٦٩	٦٤،٦٤٧	١،١٢٠	٪٤٧,٠٦	٪٤٧,٢٨
الفواكه بأنواعها	٢٢٣،٥٧٩	١،٥٤٩	٤٧،٥٣١	٢٩٥	٪٢١,٢٦	٪١٩,٠٤
الإجمالي	١،٠٧٤،١٥٥	٩،٥٧٧	٢٧٥،٩٨٢	٣،٠٨٤	٪٢٥,٧	٪٣٢,٢

وزارة الزراعة : إدارة الإحصاء، إحصاءات ١٤٢٧هـ

مساحة الأراضي المنماة والبيضاء (المخططة وغير المخططة) في مدينة الرياض في نهاية العام١٤٢٨هـ (بالهكتار)			
نوع الأراضي / طبيعة الاستخدام	منماة	مخططة	غير مخططة
سكنية	٢٣،٣٣٢	٨٠،٧٠٤	٣٢،٨٨٨
صناعية	٦،٥٣٠	٢٧،٤٣٥	١١،٣٢٧
زراعية	٥،٣٥٤	٣،٨١٩	٧٨١,٨
خضراء	٦٨٨	٤،٠٢٩,٨	٨٩٧,٠١
أخرى	٢٤،٥٣٥	٤،٦٤١,٦	٩،٧٥٨,٤
المجموع	٦٠،٤١٩	١٢٠،٩٢٦,٤٩	٥٥،٦٥١,٥١

وزارة الشؤون البلدية والقروية : الكتاب الإحصائي للعام ١٤٢٨هـ

الأنشطة والمرافق والخدمات الصحية في منطقة الرياض والمقدمة من وزارة الصحة لعام ١٤٢٧هـ			
البيـــان	منطقة الرياض	المملكة	النسبة للمملكة ٪
عدد المستشفيات	٤٠	٢٢٠	١٨,١٨
عدد الأسرة	٥،٧٩١	١،٨٧٧	١٨,١٧
المراكز الصحية	٣٦١	١،٩٢٥	١٨,٧٥
الأطباء	٣،٨٣١	٢١،٢٦٥	١٨
التمريض	٨،٣٢١	٤٩٥	١٨,٧٤
الصيادلة	٢١٦	١،٠٢٣	٢١,١٢
الفئات الطبية المساعدة	٤،١١٦	٢٥،٠٥٢	١٦,٤٣
فئات فنية غير طبية	٩٧٨	٦،٤٧٥	١٥,٢٤
إداري	١،٥٤٠	١٠،٨٨٩	١٤,١٤
مستخدم	٧،٣٩٠	٤٢،٦٧٦	١٧,٣٢

وزارة الصحة : الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٦م

في الرياض ٧٥٠ مقاولاً وبنسبة ٤٨,٨٦٪ من إجمالي العدد بالنسبة للمملكة والبالغ ١،٥٣٥ مقاولاً.

٥٦٪ أراضي بيضاء ومخططة

وبدوره يساهم القطاع العقاري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض حيث تشكل الأراضي المستعملة ٤٤٪ من إجمالي مساحة المدينة، فيما تحتل الأراضي البيضاء غير المخططة والقابلة للتطوير مساحة تقدر بنحو ٣١٪، بينما تقدر نسبة الأراضي المخططة في الرياض بنحو ٢,٢٥٪.

وقد وضع «المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض» أهداف وسياسات للنهوض بقطاع الإسكان وتهيئته لاستيعاب احتياجات المدينة المستقبلية، مقدراً حاجة المدينة من الإسكان إلى ٤٩٥ ألف وحدة سكنية، بمعدل سنوي قدره ٢٧،٥٠٠ وحدة سنوياً الأمر الذي يحقق للقطاع الخاص قدراً كبيراً من الفرص الاستثمارية.

وفي قطاع خدمات التأمين، شهد القطاع نمواً كبيراً في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) بلغ نحو ٢٤٪، نتيجة استمرار تحسن الظروف الاقتصادية، فضلاً عن توسيع نطاق إلزامية التأمين على السيارات والتأمين الصحي.

وتقدم خدمات التعليم في مدينة الرياض من قبل كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، سواء على مستوى التعليم العام بمختلف مراحله للبنين والبنات، أو على مستوى التعليم الفني والتدريب المهني، أو التعليم العالي الحكومي أو الأهلي الذي يتم من خلال ثلاث جامعات في مدينة الرياض هي جامعة الأمير سلطان، وجامعة الفيصل الأهلية والجامعة العربية المفتوحة فرع الرياض إضافة إلى (٥) كليات أهلية.

وفي القطاع السياحي تتوافر في مدينة الرياض عوامل جذب سياحي عديدة تسهم في توفير وسائل الترفيه والترويح للمواطنين والمقيمين والزائرين، تشمل الأماكن التاريخية والساحات والأسواق والحدائق والمتنزهات العامة والمراكز والمجمعات التجارية والمباني المتميزة، والمشاريع السياحية التابعة للقطاع الخاص، فضلاً عن المعارض والمؤتمرات والسياحة الثقافية والعلاجية، مستفيداً من احتضان المدينة لـ ٨٢ فندقاً من مختلف الفئات، و نحو ٣٤٥ منشأة للوحدات السكنية المفروشة.

أما القطاع الصحي فتقدم خدماته من قبل ثلاثة قطاعات رئيسية هي منشآت وزارة الصحة، والمنشآت الصحية لدى الجهات الحكومية الأخرى، ومنشآت القطاع الخاص.

ففي الوقت الذي تضم فيه مدينة الرياض ٤٠ عدد مستشفى من إجمالي ٢٢٠ مستشفى على مستوى المملكة، بلغ عدد المراكز الصحية ٣٦١ مركزاً من إجمالي ١،٩٢٥ مركز على مستوى المملكة، إضافة إلى مركز واحد لطب الأسنان، ومعهدان صحيان، وكليتات صحيتان و ١١عيادة لمكافحة التدخين، إضافة إلى المنشآت الطبية التابعة للجهات الحكومية الأخرى، إلى جانب مدينة الملك فهد الطبية بالرياض التي تعد من أضخم المشاريع وأحدث المجمعات الطبية في منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية والمصرفية في مدينة الرياض، فمن شأن مركز الملك عبدالله المالي الذي سيقام في مدينة الرياض إحداث نقلة كبرى في هذا القطاع في مختلف الأنشطة في هذا القطاع ليس على مستوى المدينة فقط، بل على مستوى منطقة الشرق الأوسط بأجملها.

كما أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، على موعد بمشيئة الله مع انطلاقة كبرى مع تدشين مدينة تقنية المعلومات والاتصالات التي تشيدها المؤسسة العامة للتقاعد في مدينة الرياض على مساحة ٨٠٠ ألف متر مربع لتكون بيئة فعالة لجذب الاستثمارات الخارجية والشركات العملاقة في مجال المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من تقنيات.

مدينة جاذبة للاستثمار

تعد الرياض موقعاً استراتيجياً للاستثمار الوطني والأجنبي كونها أحد أهم المراكز التجارية في الشرق الأوسط، وتتطلع لأن تكون مركزاً مالياً فريداً في العالم، إلى جانب موقعها الاستراتيجي كونها العاصمة الإدارية للمملكة، وتتواجد فيها جميع الهيئات العليا والرئيسية القائمة والمشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يجسد مناخاً استثمارياً إيجابياً للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

ويزيد من جاذبية الرياض الاستثمارية، ما تتمتع به المستثمر فيها كسائر مدن المملكة، من سهولة في الإجراءات الإدارية والقانونية المساعدة في تحسين مناخ الاستثمار مثل تطوير إجراءات الإعفاءات الجمركية، وتقليص فترة البت فيها خلال مدة لا تتجاوز الشهر، وتطبيق مشروع تبادل المعلومات إلكترونياً، وتقديم التسهيلات من قبل صندوق التنمية السعودي لدعم تمويل الصادرات للمنشآت الوطنية، ومنح التسهيلات من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي، والتبسيط والسهولة في إجراءات حصول المستثمرين على تأشيرات الدخول إلى المملكة، وتجهيز مكاتب للهيئة العامة للاستثمار وتشغيلها في سفارات المملكة بالخارج.

ضاحيتان شمالية وشرقية

تعتزم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بمشاركة القطاع الخاص إنشاء ضاحيتين شمالية وشرقية في مدينة الرياض، بمساحة إجمالية تبلغ ٤١٩ كيلو متر مربع، وذلك لاستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد سكان العاصمة مستقبلاً، وإيجاد مناطق جديدة ذات أنماط تخطيطية مميّزة تتمتع بالاستقلالية في التنمية الحضرية، وتحظى بإطار تنفيذي يتميز بالمرونة في استيعاب مستجدات التنمية المستقبلية، وقد أقرت الهيئة المخططات الهيكلية والسياسات والضوابط التخطيطية لكل من هاتين الضاحيتين.

وتعدُّ المشاركة في تطوير الضاحية، إحدى الفرص الاقتصادية الكبرى المتاحة على مستوى المملكة، حيث يقدّر حجم الاستثمارات المطلوبة للضاحية الواحدة بنحو ٢٧٠ مليار ريال، وتركز الضاحية الشمالية على أنشطة الصناعات العلمية والتقنية وقطاع الأبحاث والمرافق المساندة، بينما تركز الضاحية الشرقية على تخصيص ميناء جاف ومستودعات وخدمات صناعية للمدينة.

٤ مراكز فرعية

كما تعتزم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إنشاء مراكز فرعية في أطراف مدينة الرياض تكون بمثابة مناطق عمرانية ذات

النطاق المكاني لمواقع المراكز الفرعية

الاتجاهات / القطاع	الاتجاهات			
	الشمال	الجنوب	الشرق	الغرب
الشرقي	طريق الأمير سعود ابن محمد بن مقرن	شارع الأمام أحمد بن حنبل	طريق الجنادرية	الطريق الدائري الشرقي
الجنوبي	طريق النصر	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة	امتداد الطريق الدائري الشرقي من الجنوب	طريق الحائر
الجنوبي الغربي	الطريق الدائري الجنوبي الغربي	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة	وادي حنيفة	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة
الغربي	شارع الأمير مشعل ابن عبد العزيز	شارع المدينة المنورة	وادي حنيفة	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

أنشطة وخدمات متنوعة تتراوح مساحتها بين (٢-٢,٥) كم٢، وتخدم ما يقارب (٦٠٠) ألف إلى المليون نسمة في دائرة يصل قطرها لحوالي (٢٠) كيلومتراً، تقدم لها خدمات مدنية شاملة. وستكون هذه المراكز الجديدة مختلطة الاستعمالات ومتعددة الأنشطة والاستخدامات، وترتبط مع بعضها بطرق سريعة ووسائل النقل العام؛ لتحقق بيئة آمنة وجاذبة للعيش والسكن ومزاولة الأعمال التجارية والترفيهية، وتتمتع بكونها مناطق ذات جدوى اقتصادية عالية، وتحقق فرصاً وظيفيةً كبيرة؛ نظراً لاحتوائها على مراكز أعمال نشطة ومزدهرة تدعم الاحتياجات التجارية والمالية للمدينة، في الوقت الذي تعكس فيه الثقافة المحلية العالية لسكان المدينة. وستضم هذه المراكز وظائف القطاع العام والخاص، ومن ضمنها المراكز الإدارية والحكومية والأنشطة الاقتصادية والمكاتب والشركات والبنوك ومراكز التسوق والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، كما أن من بين الأهداف والفوائد المرجوة من هذا النمط العمراني ما يلي:

- مساندة مركز المدينة الحالي.
- دعم توجه الإدارة الحضرية نحو اللامركزية.
- توفير الأنشطة والخدمات للمناطق الفرعية الجديدة البعيدة عن وسط المدينة.
- خلق فرص وظيفية جديدة في قطاعات المدينة المختلفة.
- خفض معدل الرحلات المرورية إلى وسط المدينة.
- تحسين البيئة الحضرية بشكل عام من خلال نموذج عالي الكفاءة والنوعية في تخطيط تلك المراكز.
- تعزيز مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في عملية التنمية العمرانية.

تطوير طريق الملك عبدالله

كما تعمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على تطوير طريق الملك عبد الله بن عبد العزيز، بهدف تحويله إلى طريق حر الحركة للسيارات بطاقة استيعابية عالية، حيث ستبلغ الطاقة الاستيعابية للطريق ٥٢٠ ألف سيارة يومياً، بعد ما كان يستوعب ٢٠٠ ألف سيارة يومياً، على أن يصبح واحداً من أهم المحاور الرئيسية في العاصمة السعودية الرياض، وبشكل أكبر بعد تشغيل مسار القطار الكهربائي الذي خصصت مساحته ضمن مشروع التطوير.

ويتضمن المشروع تنفيذ ثلاثة أنفاق طول كل منها ١٨٥ متراً عند تقاطع الطريق مع كل من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز (الأول)، وشارع التخصصي، وطريق الملك عبدالعزيز، ونفق مغلق بطول ٧٠٠ متر مربع من غرب طريق الملك فهد حتى شرق شارع العليا، وستحتوي المنطقة فوق هذا النفق طرق خدمة ومسطحات خضراء ومناطق مفتوحة، كما يشتمل نطاق العمل على تنفيذ شبكات المرافق العامة التي تشمل الكهرباء والمياه وتصريف السيول والصرف الصحي والاتصالات المغذية للأحياء المحيطة بالطريق. وجميع هذه الخدمات تعد مشاريع استثمارية للقطاع الخاص وفرص متاحة لتعزيز دوره في تنمية وتطوير مدينة الرياض.

فرص استثمارية بلدية

طرحت وزارة الشؤون البلدية والقروية مشاريع استثمارية متعددة في مدينة الرياض، شملت:

- إنشاء حدائق وملاعب أطفال للأحياء السكنية بمدينة الرياض.
- تحسين وتطوير وتنظيم ممرات المشاة والأرصفة والتقاطعات المروحية بمدينة الرياض.
- صيانة وتجديد بعض مباني البلديات الفرعية والإدارات العامة التابعة لأمانة منطقة الرياض.
- زراعة وتجميل المناطق المجاورة لرمي النفايات في مدينة الرياض وتعد هذه المشروعات فرصاً استثمارية متاحة للقطاع الخاص للإسهام في تطوير وتحسين البيئة الجمالية والخدمية للمدينة.

كما طرحت أمانة منطقة الرياض مشاريع وفرص استثمارية عديدة في المدينة شملت:

- مشاريع البنى التحتية الجديدة في الرياض والتي تقدر بـ ٢٠٠ مشروع تبلغ تكلفتها الإجمالية ٤٤ مليار ريال.
- مشاريع في قطاع الكهرباء تقدر قيمة المشاريع الرئيسية منها ٢٢,٤٤ مليار ريال تشمل ١٠ مشاريع لقطاع توليد الطاقة، و٦٢ مشروعاً لقطاع نقل الطاقة، و١٩ مشروعاً لتوزيعها.
- تأجير عدد ٤٤٠ موقع لوحة دعائية من نوع ميجا كوم.
- طرح مواقع أراضي للاستثجار في نشاط (ورش السكراب) السكراب.

بيئة سياحية جاذبة

وضمن سعيها لتنمية السياحة الوطنية، خصصت الهيئة العامة للسياحة والآثار قسماً خاصاً لتحفيز بيئة الاستثمار من خلال تشخيص ومعالجة معوقات الاستثمار السياحي، وإيجاد الأدوات المحفزة للاستثمار في القطاع السياحي وتحرير أسواق الخدمات السياحية ومراجعة وتطوير أنظمة الاستثمار في قطاع السياحة.

ومن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الهيئة العامة للسياحة والآثار في منطقة الرياض:

- شركات التنمية السياحية التي تعمل على تحفيز استثمار

القطاع الخاص في المرافق والخدمات السياحية.

- مراكز خدمات الأعمال السياحية التي تقدم خدمات شاملة للاستثمار السياحي وترويج فرص الاستثمار في صناعة السياحية.
- سوق السياحة الإلكتروني SETS الذي يعد مشروعاً استثمارياً يضطلع به القطاع الخاص الذي يعمل على تطوير المنتجات السياحية، وعرض معلوماتها بشكل كامل على السياح أو على موفري الخدمات السياحية الآخرين، مع إمكانية بيعها وتحصيل قيمتها إلكترونياً.
- برامج التسويق والترويج السياحي التي يقوم بها القطاع الخاص كلياً أو جزئياً بمشاركة القطاع العام مثل برامج المهرجانات والمناسبات السياحية.
- الأسواق السياحية من خلال البرامج السياحية المرافقة لسياحة الأعمال والمؤتمرات والسياحة الثقافية والرياضية والفنية وسياحة التسوق والمهرجانات والمناسبات الخاصة والسياحة العلاجية وسياحة التعليم والتدريب إذ تعد هذه الأنشطة والفعاليات فرصاً استثمارية متاحة للقطاع الخاص لتوفير برامج سياحية مخصصة لتلك الفعاليات.
- المواقع السياحية القابلة للتطوير حيث يوجد في الرياض ١٦٨ موقعاً سياحياً قابلاً للتطوير منها ٢٨ موقعاً داخل مناطق التنمية السياحية، وهي فرص استثمارية سياحية متاحة للقطاع الخاص، وهناك فرص استثمارية عدة أخرى مثل مشاريع قرى سياحية، وصالات تزلج، ومراكز نسائية ترفيهية، ومطاعم، ومراكز تنظيم رحلات.. الخ.

استثمارات في الطاقة

مشاريع وفرص استثمارية في قطاع الكهرباء طرحتها للقطاع الخاص الشركة السعودية للكهرباء، ضمن سياستها الإستراتيجية في التخصيص، ومن أهم هذه الفرص في الرياض إنشاء محطات التوليد الكهربائية من النوع الغازي في منطقة الرياض كمحطة توليد المزاحمية، وصلبوخ، والعاشرة، إضافة إلى مشاريع خطوط الربط الهوائي للطاقة الكهربائية.

استثمارات صناعية

يتمتع المستثمر في القطاع الصناعي في مدينة الرياض كغيرها من مدن المملكة بعدد من المزايا كتوفير الأراضي الصناعية بإيجارات رمزية، وإعفاء المواد الخام والآلات وقطع الغيار من الرسوم الجمركية، وتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار خاصة متميزة، وإمكانية الحصول على قروض صناعية بدون فوائد لتمويل المصانع الجديدة أو توسعة المصانع القائمة، والمساعدة في عمليات التصدير إلى الخارج.

وفي هذا القطاع تتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار ومنعا على سبيل المثال صناعات:

- إطارات السيارات.
- الأدوية والأمصال الطبية والمضادات الحيوية والمستلزمات الطبية المساندة.
- الثلاجات المنزلية.
- الصناعات الفخارية وصناعات الزجاج العاكس والملون.
- صناعة الأدوات الصحية من اللدائن.
- صناعات عدادات المياه والغاز.
- صناعة الملابس والخيوط والبطانيات والشراشف.
- صناعة المصاعد الكهربائية وضواغط التبريد والتكييف.

إلى جانب مجموعة أخرى من الفرص مدرجة في موقع الهيئة العامة للاستثمار على شبكة الإنترنت.

الاستثمار التجاري

تشكل قطاعات التوزيع وتجارة الجملة والتجزئة بما في ذلك تجارة التجزئة الطبية مثل الصيدليات الخاصة والوكلاء التجاريين عدا خدمات حقوق الامتياز، أحد أوجه الاستثمار النشطة في مدينة الرياض،وبشكل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه الأنشطة:

- أجهزة الحاسب الآلي ومستلزماتها.
- الأجهزة الكهربائية.
- الأدوات الصحية ومستلزمات السباكة والدهانات والكهرباء.
- الملابس والأقمشة.
- العدد والأدوات الصناعية.
- مواد البناء.
- الأثاث والمفروشات المنزلية والمكتبية.

مشاريع توليد الطاقة على مستوى الرياض

المشروع	القدرة (م.و)	التاريخ المتوقع لبدء تنفيذ المشروع	تاريخ الإنجاز المتوقع
محطة التوليد العاشرة	٣٣٢٥	١٤٢٨هـ	١٤٣٢هـ
توسعة محطة توليد الجنوبا	٥٠	١٤٢٨هـ	١٤٢٤هـ
	٥٠	١٤٢٩هـ	١٤٣٠هـ
	٥٠	١٤٣٠هـ	١٤٣٢هـ
محطة التوليد الحادية عشر	٢٠٠٠	١٤٣١هـ	١٤٣٤هـ
محطة توليد المزاحمية	١٣٢٥	١٤٢٩هـ	١٤٣٢هـ
محطة توليد صلبوخ	١٣٢٥	١٤٣٢هـ	١٤٣٥هـ

فرص الاستثمار العقاري

يتميز القطاع العقاري في الرياض بأنه نشاط استثماري غزير في الفرص الاستثمارية، نتيجة التفاوت الكبير بين حجم الطلب والعرض في الواجدات السكنية بمختلف أنواعها، فضلاً الطلب على المكاتب الجديدة والمراكز التجارية.

وتقدر دراسات الهيئة العليا لمدينة الرياض لتطوير مدينة الرياض احتياجات مدينة الرياض من الإسكان ٤٩٥ ألف وحدة سكنية حتى عام ١٤٤٥هـ بمعدل سنوي قدره ٢٧،٥٠٠ وحدة سكنية.

وقد أقرت الهيئة أخيراً، تعديلات تتضمن حوافز وتسهيلات للمستثمرين على أنظمة البناء في عدد من أجزاء المدينة، من بينها منطقة العصب المركزي للمدينة (المحصورة بين طريق الملك فهد وشارع العليا) وكذلك على طريق الملك فهد وعلى شارع العليا وفق ضوابط معينة تم إطلاق الارتفاعات في منطقة العصب المركزي، وعلى طريق الملك فهد (الجهة الغربية)، تشتمل على إطلاق الارتفاعات للمباني والسماح بإنشاء أبراج شاهقة، الأمر الذي يعزز من الفرص الاستثمارية في هذا القطاع في المدينة.

استثمارات تعليمية

يتوفر قطاع التعليم بمختلف مستوياته على فرص استثمارية كبيرة للقطاع الخاص في الرياض، سواء كان ذلك على مستوى مدارس التعليم العام الابتدائي والمتوسط والثانوي، أو المعاهد والمراكز الفنية والمهنية، أو الجامعات والكليات الجامعية، فضلاً عن الفرص المتاحة أمام شركات المقاولات والتطوير لبناء وتجهيز المباني المدرسية وتأجيرها للدولة، أو لشركات النشر في قطاع طباعة الكتب التعليمية، أو لشركات النقل المدرسي والإسكان الطلابي.

كما تتوقع خطة التنمية الثامنة، أن تضخ أكثر من ٨ مليار دولار خلال فترة السنوات العشر المقبلة لدعم مشاريع التعليم العالي وفتحها أمام القطاع الخاص في المملكة مما سيدفع المستثمرين إلى تلبية احتياجات السوق للجامعات والكليات الأهلية.

ومن بين أكبر الفرص الاستثمارية المتاحة في الرياض في قطاعات التعليم والتدريب الحكومي في الرياض:

- مشروع إنشاء المدينة الجامعية لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (الرياض للبنات سابقاً).
- مشروع إنشاء المدينة الجامعية لجامعة الملك سعود للبنات
- مشروع الإسكان لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، ومواقف السيارات متعددة الأدوار وتوسعة مستشفى الملك خالد.
- إنشاء الكليات الجامعية مثل : كلية الطب وطب الأسنان وكليات أخرى.
- مشروع إنشاء المدينة الجامعية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للبنات.
- مشروعات المجمعات المدرسية.
- كما يزخر قطاع التعليم الأهلي بعدد من الفرص المماثلة ومنها: عدد من الكليات والمراكز الأهلية مثل: (كلية تكنولوجيا المعلومات، كلية السياحة والفنادق، مراكز تنمية المواهب – أطفال وشباب، مراكز التدريب المهني).

الاستثمار الصحي

يعد القطاع الصحي في المملكة من أكبر القطاعات الصحية في المنطقة من حيث الحجم والنشاط والفرص.

فوفقاً لخطة التنمية الثامنة فإن احتياجات منطقة الرياض من المراكز الصحية يقدر بأكثر من ٢٣٥ مركزاً صحياً، و٨ مستشفيات و٥ كليات صحية و٩٨ مركز إسعاف، إضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في مجالات اللياقة والتخسيس والتجميل والتأهيل الطبي، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها والفرص الاستثمارية المساندة في المنشآت الطبية كـ: تأجير ماكينات الصرف الآلي (نقود ـ بيع المشروبات)، تأجير أكشاك البيع المتنوعة، الكافيتريات، محلات بيع المواد الغذائية والزهور واستوديوهات التصوير، اللوحات الإعلانية، المكاتب السياحية، الصيدليات.

برامج هندسية توجّه تحويلات طريق الملك عبدالله المرورية

الوصول إلى أعلى قدر من رضا المستخدمين للطريق أثناء تنفيذ مشروع، والحد من مضايقة المجاورين للمشروع من محلات تجارية وأحياء سكنية، والأخذ في الاعتبار لحاجة المقاول المنفذ للمشروع لقدر ملائم من المساحات الضرورية لأعمال الإنشاءات، جميعها متطلبات رئيسية يصعب تلبيتها في معظم المشاريع التي لا يساعد ضيق المساحة وحجم الحركة المرورية ومحورية الموقع على تحقيقها.

غير أن الأمر كان مختلفاً في مشروع طريق الملك عبد الله الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حالياً، مستفيدة في تلبية هذه المتطلبات الضرورية بخبرتها المتراكمة في تولي مثل هذه المشاريع الكبرى، واستفادتها من الطرق العلمية المبتكرة في معالجة مثل هذه المهام، بما في ذلك استخدام أحدث البرامج والتطبيقات الإلكترونية التي تذلل التقنية لخدمة الأهداف المنشودة في هذا المجال.

برامج حاسوبية ذكية

شهد مشروع تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير طريق الملك عبد الله في شمال مدينة الرياض، مراعاة مجموعة من العوامل المؤثرة والمتأثرة بالمشروع وفي مقدمتها انسياب حركة المرور وعدم إعاقتها أثناء التنفيذ، حيث يستلزم تنفيذ المشروع، الحفر بكميات هائلة في الطريق، والقيام بإعادة بناء لكل الخدمات التي تقع تحت الطريق التي تخدم الأحياء المجاورة وذلك لتناقضها مع مناسيب وارتفاعات الطريق الجديد، حيث تتطلب مرحلة التنفيذ، الكثير من الإجراءات والترتيبات المؤقتة لضمان انسيابية المرور أثناء تنفيذ هذا المشروع عند تقاطعات الطريق مع كل من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز (الأول)، وشارع التخصصي، وطريق الملك فهد، وشارع العليا، وطريق الملك عبدالعزيز، وجميعها تقاطعات ذات كثافة مرورية عالية.

فقد استعانت الهيئة في إدارة الحركة المرورية على طريق الملك عبدالله أثناء مرحلة التنفيذ، ببرامج حاسوبية هندسية تحاكي الحركة المرورية على التحويلات التي ستنفذ من أجل رسم التصور عن أداء التحويلات المرورية ومن ثم تنفيذها حسب المعطيات المدخلة في البرنامج.

مسارات مؤقتة متعددة

ففيما يتعلق بخطة إدارة حركة المركبات على الطريق، اعتنت الهيئة بتأمين ثلاثة مسارات على طرق التحويلة الرئيسية، وذلك من أجل توفير مسار أكبر في طريق الخدمة، مع تأمين مواقف طولية في عدة أماكن ، ووضع إنارة مؤقتة في هذه التحويلات، مع التركيز على التقاطعات عند أعمال الإنشاء وذلك بتسريع تنفيذ الأعمال الإنشائية عندها لفتح الحركة شمالاً وجنوباً كما كان في تقاطع طريق الملك عبدالله مع التخصصي، وتقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق الملك عبد العزيز .

معايير سلامة عالية

ومن ضمن المواصفات والمعايير التي استخدمتها الهيئة في إدارة الحركة إخضاع الحواجز الخراسانية المستخدمة لتحديد مسارات الحركة المرورية إلى المعايير العالمية في مجال السلامة المرورية، حيث أعادة إدارة المشروع دهان هذه الحواجز بلون عاكس للإضاءة، وأحاطتها بإضاءة ملونة بهدف لفت انتباه قائدي المركبات لأخذ الحيطة والحذر، فضلاً عن ترتيبها بحيث تكون المسافة الفاصلة بين حاجزين متتالين مترا واحداً على الأكثر عندما يكون الطريق مستقيما، وأما عندما الانعطافات وخطوط الدوران فتلغى المسافة الفاصلة بين الحاجزين المتتاليين بحيث تكون طرفيها متلامسين، إلى جانب تأمين الفواصل فيما بينها بشبك أو حاجز بلاستيكي لتأمين سلامة المشاة وتامين منطقة العمل في آن معاً.

أدوات إرشادية ضوئية

الهيئة استخدمت أيضاً العديد من الأدوات والتجهيزات لتنظيم الحركة المرورية كالإرشادات الضوئية المتحركة، ومن بينها الأسهم التي تساهم في رفع مستوى السلامة المرورية عند المنعطفات، واللوحات الإرشادية على طول الطريق، واللوحات التوجيهية والتحذيرية والإعلامية الموزعة في المشروع طبقاً للمعايير العالمية في هذا المجال.

كما سخر المشروع جملة من التجهيزات التي تحقق المزيد من صيغ التحكم المرورية في مناطق العمل، ومنها الأقماع والبراميل الماصة للصدمات عند خطوط الدوران، والأسهم المضاءة وحاملات الرايات، في الوقت الذي اهتمت فيه الهيئة بتكثيف الإضاءة الليلية المؤقتة، عبر تركيب أعمدة إنارة مؤقتة محاذية للتحويلات، لدورها الفعال في رفع مستوى السلامة المرورية على الطريق.

تدشين مؤقت للتقاطعات

وقد دشنت الهيئة في وقت سابق حركة السير في تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق التخصصي في اتجاهي الشمال والجنوب، وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ الجزء العلوي من النفق، وأخيراً أعلنت عن تدشين حركة السير في تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق الملك عبد العزيز في اتجاهي الشمال والجنوب، وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ الجزء العلوي من النفق.

ومن شأن فتح حركة السير في هذين التقاطعين في اتجاهي الشمال والجنوب، المساهمة في زيادة انسياب الحركة المرورية في المنطقة، وخاصة في الاتجاهين الشمالي والجنوبي، حيث سترتفع الطاقة الاستيعابية للطريق إلى ٨٠ ألف سيارة في اليوم بمعدل ٤٠ ألف سيارة لكل مسار خلال المرحلة المؤقتة المقبلة من مراحل مشروع تطوير الطريق. كما يؤمل من هذه الخطوة تخفيف العبء على مستخدمي طريق الملك عبد الله للقادمين من الشرق أو الغرب، مع الإبقاء على الحركة المرورية في هذين الاتجاهين وفق التوزيع الحالي.

تعاون وتجاوب من الجمهور

هذه الإجراءات حضيت بتعاون كبير وقبول واسع من السكان ومستخدمي الطريق، حيث أبدى العديد منهم، ارتياحهم وتفهمهم لهذه الإجراءات التي لم تؤثر سلباً على انسيابية الحركة في مناطق العمل ضمن المشروع، بل إن البعض اعتبر «أن انسيابية الحركة خلال المرحلة المؤقتة، أفضل مما كانت عليه قبل البدء في تنفيذ الطريق».

يشار إلى أن الخطة الشاملة لتطوير طريق الملك عبدالله، وضعت مجموعة من الأهداف التصميمية للمرحلة الأولى من مشروع الطريق التي تمتد لخمسة كيلومترات ابتداءً من شرق طريق الملك عبد العزيز حتى غرب طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول، وتركزت هذه الأهداف على:

تحويله إلى طريق حر الحركة للسيارات.

زيادة طاقة الطريق الاستيعابية من ١٩٠ ألف سيارة في الوقت الحاضر إلى ٥٢٠ ألف سيارة يومياً بعد إنشائه.

تحويله إلى بيئة عمرانية واقتصادية وإنسانية مميزة تتلاءم مع دوره كعصب نشاط رئيسي.

تهيئة الطريق لاستيعاب خط القطار الكهربائي والمحطات الخاصة به مستقبلا.

استيعاب أنظمة الإدارة المرورية التقنية المتقدمة.

وتتجاوز غايات برنامج تطوير طريق الملك عبد الله، على الجوانب المرورية وتيسير حركة السير لمرتاديه فقط، بل تمتد لتشمل التعامل مع الطريق ومحيطه كبيئة عمرانية متكاملة تهتم بكافة الجوانب الإنسانية والجمالية والبيئية ذات الصلة، في الوقت الذي يتضمن فيه برنامج تطوير الطريق خطة شاملة للإدارة المرورية، تعنى برفع كفاءة تشغيل نظام النقل، ورفع مستوى السلامة المرورية على الطريق، وتوظيف التقنيات الحديثة المناسبة لرفع كفاءة أداءه، والتي تعد عنصراً مهماً في تصميم الطريق، وأحد أهداف المشروع التصميمية التي يرمي إلى تحقيقها على أرض الواقع.

مسار للقطار الكهربائي

كما تشتمل أعمال المرحلة الحالية من المشروع، على تحديد وتشييد أجزاء من مسار خط القطار الكهربائي المُزمع إنشائه مستقبلا على محور طريق الملك عبد الله، إذ جرى تشييد مسار الخط عند تقاطعي طريق الملك عبد الله مع كل من تقاطع طريق التخصصي وطريق الملك عبد العزيز بمستوى منخفض تحت مستوى الأرض، فيما جرى تشييد جزء من مسار خط القطار على مستوى الأرض في المناطق المحاذية لتقاطع الطريق مع طريق الملك فهد وشارع العليا، حيث من المقرر أن يعلو مسار القطار في هذه المنطقة إلى مستوى سطح الأرض.

وقد تفاوتت مساحة مسار خط القطار على طول امتداد الطريق، حيث تراوح مساحة المسار بين ثمانية و ١٧ متراً ، نظراً لحاجة المسار إلى مساحات أكبر في مواقع محطات الدخول والخروج للقطار المزمع إنشاؤه مستقبلاً، ضمن برنامج وضعته الهيئة لإدخال خدمات القطار الكهربائي في مدينة الرياض، ضمن خطة شاملة وضعتها لتطوير النقل العام في المدينة.

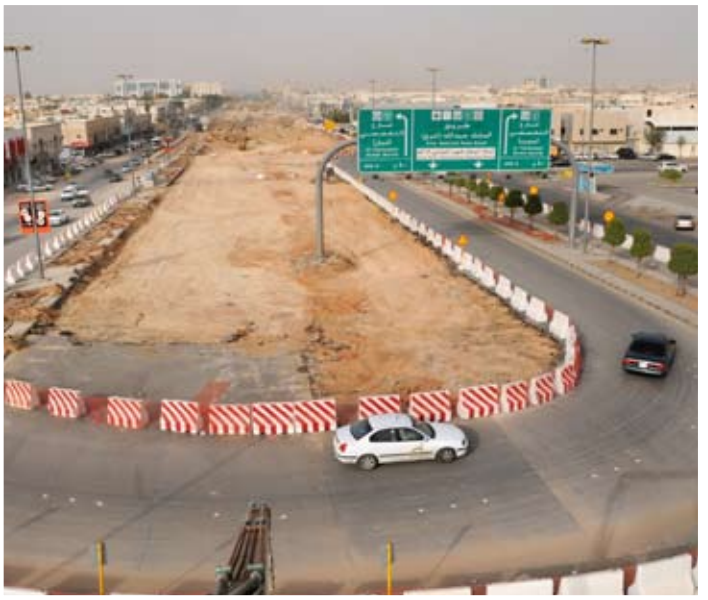

ضمن سلسلة من تحديثات الهيئة لمواقعها على الإنترنت

خرائط وصور وخدمات
تعزز محتوى موقع خرائط الرياض

انطلاقاً من خدمة سكان وزوار مدينة الرياض عبر توفير أكثر المعلومات حداثة ودقة عن مدينتهم، دأبت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إجراء سلسلة من التحديثات وعمليات التطوير لكافة مواقعها على شبكة الإنترنت ابتداء بالموقع الرسمي لمدينة الرياض على شبكة الإنترنت www.arriyadh.com وموقع الهيئة الرسمي www.ada.gov.sa وموقع خرائط مدينة الرياض www.arriyadhmap.com وموقع مدينة الرياض باللغة الإنجليزية www.arriyadh.com/Eng .

هذه التحديثات كان آخرها تطوير موقع خرائط الرياض، وطرحه بشكل ومحتوى جديد ، في مختلف أركانها ومحتوياتها ليتواكب مع متطلبات وتطلعات مستخدميه وزائريه، و يتماشى مع طبيعة وسائل التقنية المتسارعة في التطور والتحديث.

يعد موقع خرائط الرياض www.arriyadhmap.com هو بمثابة دليل جغرافي مفصل لمدينة الرياض، يعرض خرائط تفاعلية تعتمد على أنظمة برمجية متطورة تعرف بأنظمة المعلومات الجغرافية GIS.

وقد جاء تأسيس هذه الموقع، رغبة من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لخدمة سكان العاصمة وزائريها، عبر تقديم معلومات وصفية ومكانية محدثة وبأسلوب عصري يجمع بين الدقة والسرعة وسهولة الاستخدام.

طرق عرض جديدة

الموقع الالكتروني، يعمل وفق صيغ متعددة، حيث يوفر أكثر من طريقة لعرض خرائط المدينة، فالزائر يستطيع الاختيار بين البحث عبر ثلاثة خيارات منها: الخريطة، أو القمر الصناعي، أو المركبة، وذلك بالنقر على الطريقة التي الأكثر ملائمة لاحتياجاته في أعلى الزاوية اليمنى من الصفحة الرئيسية للموقع.

فبالنقر على رمز الخريطة تظهر طريقة العرض عبر هذا الخيار، الخريطة التقليدية التي توضح الطرق والمتنزهات والحدود والمسطحات المائية وغيرها، مع إظهار أسماء الأحياء والشوارع والمعالم الرئيسية.

أما النقر عبر خيار القمر الصناعي فتؤدي إلى عرض أحدث الصور الفضائية لمدينة الرياض، والتي تم التقاطها عن طريق الأقمار الاصطناعية، دون عرض أسماء الشوارع أو الأحياء.

أما النقر على خيار المركبة، فيؤدي إلى عرض أحدث الصور الفضائية مع عرض أسماء الشوارع والأحياء والمعالم الرئيسية.

٧ مستويات للمشاهدة

كما يوفّر الموقع، أكثر من ٧ مستويات مشاهدة لطرق العرض السابقة، ابتداءاً بخريطة عامة لمنطقة الرياض يمكن تكبيرها بالنقر عليها مرتين أو تحريك المؤشر الموجود على يمينها لتصل إلى مستوى الشوارع الداخلية والبنايات، كما يمكن استعراض خرائط مفصلة لأي حي من أحياء المدينة مباشرة من خلال اختيار اسم الحي من القائمة الموجودة أعلى يسار الخريطة.

خريطة تفاعلية متطورة

ويتيح الموقع لزواره أيضاً البحث عن أي خدمة داخل مدى محدد من الخريطة، وتحديد موقعها والحصول على معلومات تفصيلية عنها تشمل العنوان والوصف ورقم الهاتف والصور.

وبإمكان الزائر أيضا استعراض الخدمات حسب التصنيف ضمن قاعدة بيانات غنية يتم تحديثها باستمرار، بحيث تغطي معظم الخدمات التي يحتاجها سكان وزوار مدينة الرياض بما في ذلك الفنادق بفئاتها المختلفة، المطاعم باختصاصاتها المتنوعة، مراكز التسوق، الخدمات السياحية والترفيهية، خدمات المجتمع التي تضم المساجد والدوائر الحكومية والمكتبات والبنوك، إضافة إلى جميع المنشآت الصحية والتعليمية.

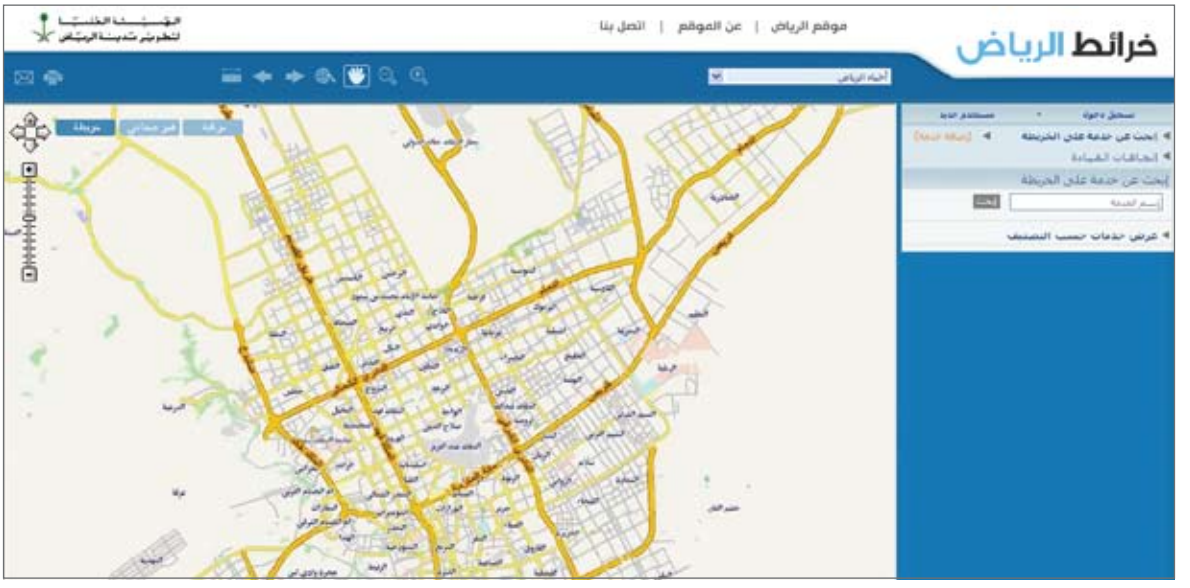

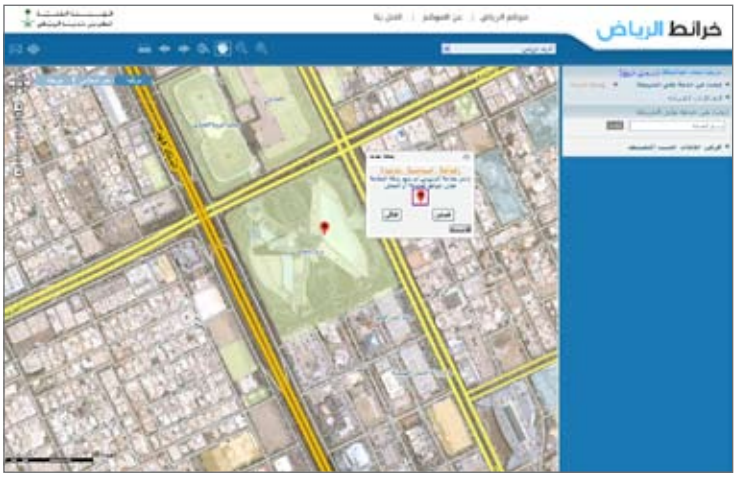

فالزائر يستطيع البحث عن المطاعم في منطقة معينة، ثم اختيار مطعم معين من قائمة المطاعم المعروضة، واستعراض معلومات تفصيلية عنه، فضلاً عن التعرف على موقع المطعم على الخريطة، وتقريب الخريطة إلى عدة مستويات لتسهيل الوصول إلى الموقع.

قاعدة بيانات متجددة

ونتيجة لاتساع نطاق الخدمات التي يقدمها (موقع خرائط الرياض)، عملت الهيئة على تحديث وزيادة حجم قاعدة البيانات للموقع لتتسع لعشرات الآلاف من المواقع التي تغطي كافة الخدمات التي يحتاجها ساكني وزوار المدينة .

ويتيح موقع خرائط الرياض، لأصحاب الأعمال إمكانيةَ إضافة خدماتهم وتحديد مواقعها على الخريطة، وإدخال البيانات الخاصة بها مباشرة في قاعدة البيانات، بكل سهولة وبدون رسوم.

ويتطلب إضافة مواقع الخدمات الجديدة للموقع، الاشتراك المجاني في هذه الخدمة، حيث يحصل المشترك على (اسم مستخدم) و (كلمة مرور) لاستخدامهما لإضافة وتعديل البيانات الخاصة بالخدمة متى ما رغب المشترك في ذلك.

وبدورها تقدم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الدعم الفني لكافة المشتركين إذا ما واجهتهم أية مشكلات في عملية إدخال البيانات، وذلك عبر البريد الإلكتروني map@arriaydh.com ، حيث تتولى الهيئة إدخال المعلومات إلى قاعدة بيانات الموقع بالنيابة عن المشتركين.

كما تتيح الخرائط التفاعلية للزائر، إمكانية تحديد موقع منزله أو عمله على الخريطة، ليقوم الموقع بحفظه، ومن ثم عرض الخدمات القريبة منه بعد ذلك، كالمطاعم، والمدارس، والمستشفيات وغيرها.

اتجاهات القيادة

وتفاعلا مع طلبات زوار الموقع، أطلقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خدمة اتجاهات القيادة والتي يمكن من خلالها تحديد الطرق الموصلة بين أي نقطتين على الخريطة، مع شرح تفصيلي لاتجاهات القيادة، وحساب دقيق للمسافة المقطوعة.

فعلى سبيل المثال، يستطيع الزائر – بعد الضغط على رابط اتجاهات القيادة – أن يبحث عن شارع معين أو خدمة معينة داخل مدينة الرياض عبر اختيار «من» ومن ثم استعراض نتائج البحث، ثم تحديد المكان الذي يريد الانطلاق منه كنقطة «أ»

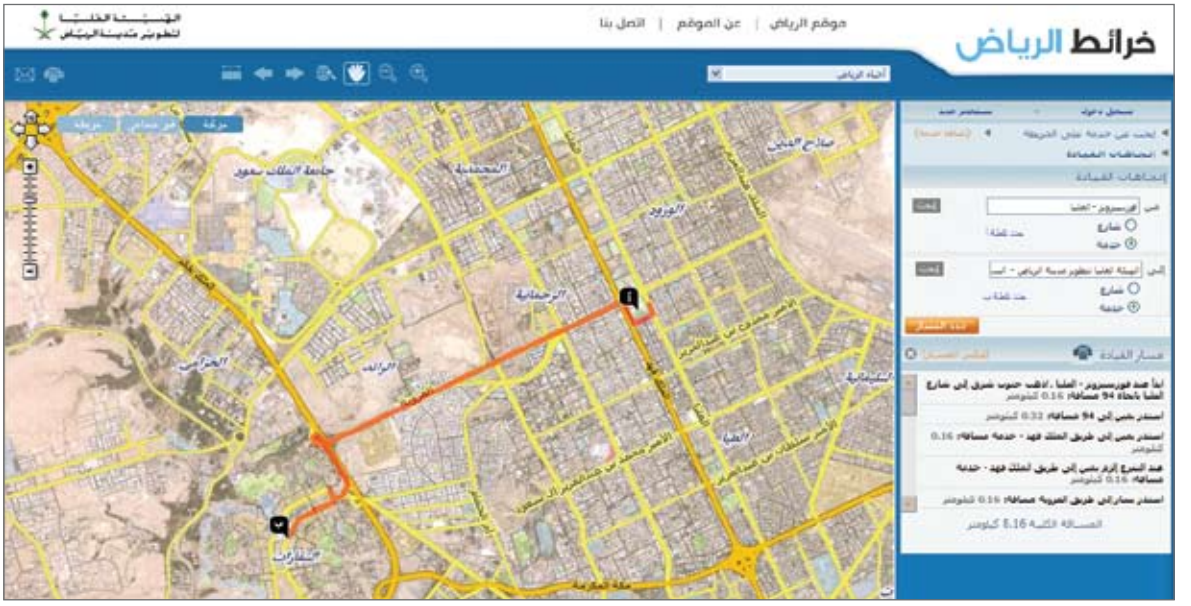

والتي يمكن أيضاً تعيينها بدون استخدام البحث وذلك بالنقر على (حدد نقطة – أ) ثم تعيين الموقع الذي يريد الانطلاق منه على الخريطة.

وكذلك الحال بالنسبة لنقطة الوصول «ب»، حيث يضغط الزائر على خيار «حدد المسار» ليظهر له شرح تفصيلي لاتجاهات القيادة، ومقدار المسافة المقطوعة، ويمكن للزائر أيضاً عكس المسار للتعرف على طريق العودة، فضلاً عن طباعته.

أداة قياس المسافات

وضمن سعيه لتسهيل عملية التصفح، أضاف موقع خرائط الرياض مجموعة من الأدوات التي تساعد الزائر على كالتكبير والتصغير، والتحريك، والانتقال للأمام والخلف، والحفظ، والطباعة، والإرسال بالبريد الإلكتروني.

أحد هذه الإضافات تمثل في «أداة قياس المسافات» التي تساعد على قياس المسافات بين أي نقطتين أو مجموعة نقاط على الخريطة، وعرضها بالمتر أو الكيلومتر أو الميل أو القدم، إلى جانب تطوير الموقع ليصبح أكثر سرعة وكفاءة من ذي قبل، وإضافة أحدث الصور الفضائية لمدينة الرياض.

توظيف أمثل للتقنيات

يستخدم (موقع خرائط الرياض) أنظمة برمجية متطورة تعرف بأنظمة المعلومات الجغرافية GIS تقدم خدمة عرض خرائط تفاعلية لمدينة الرياض مرتبطة بقاعدة البيانات المشتركة بين الموقعين، موقع الرياض وموقع الخرائط. وتعتبر مدينة الرياض من المدن العالمية المعدودة القليلة التي تقدم هذه الخدمة في مواقعها.

ويندرج تطوير موقع خرائط الرياض، ضمن سعي الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض نحو التوظيف الأمثل لتقنيات المعلومات بهدف مواكبة التطور التكنولوجي واستخدام أنظمة إلكترونية حديثة لتسهيل وتسريع نقل المعلومات للمستفيدين داخل المدينة وخارجها.

فنظراً لكون أكثر من ٨٠ في المائة، من المعلومات المتوفرة لدى الهيئة ذات بعد مكاني، وحيث يمكن لتقنيات نظم المعلومات الجغرافية أن تساهم بشكل فعال في تطوير سبل الحصول على هذه المعلومات، اعتمدت الهيئة نظم المعلومات الجغرافية من خلال تطبيقات الإنترنت لتحل محل القنوات التقليدية، وذلك لتوفير واستخدام المعلومات الجغرافية ، والذي يؤدي إلى

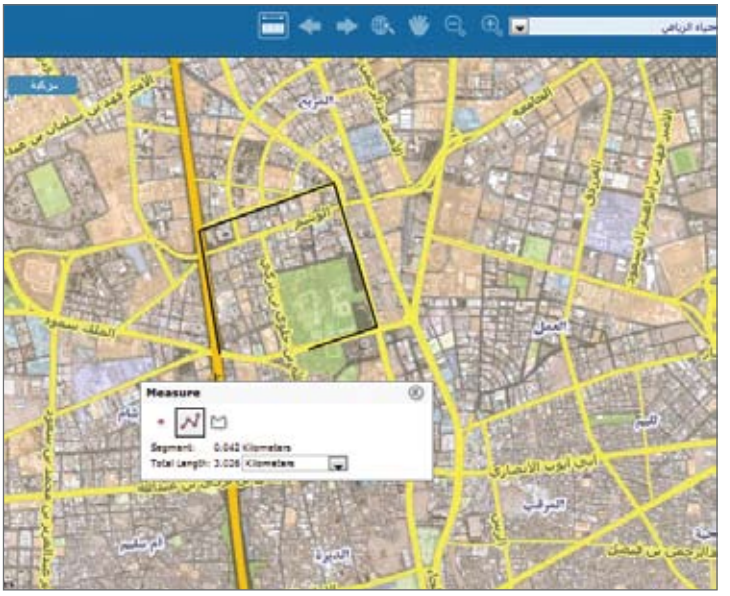

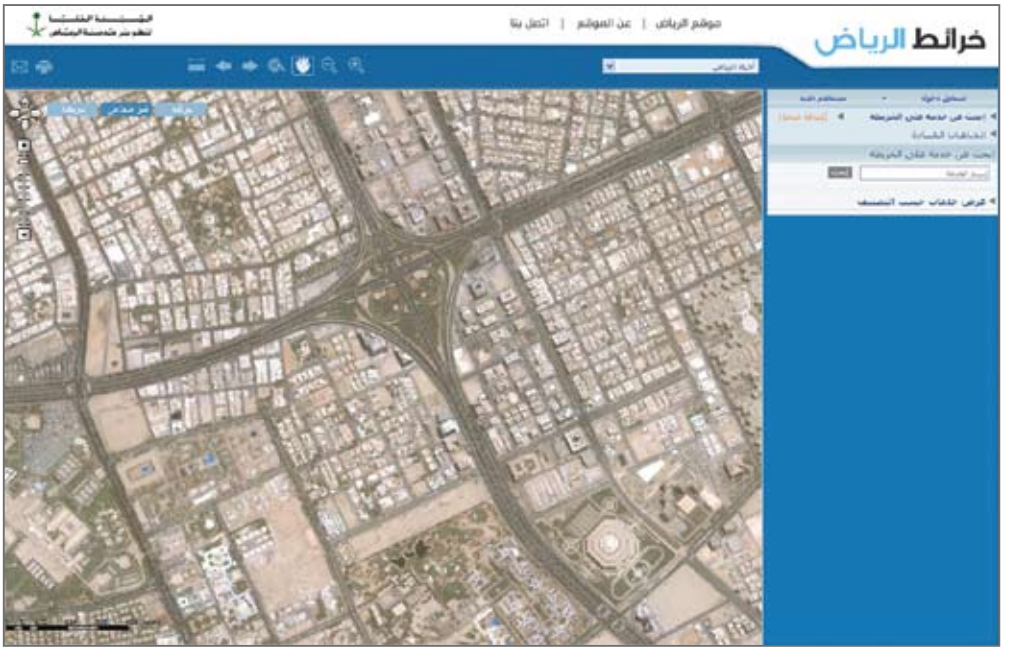

العديد من الفوائد منها :

- توفير المعلومات على مدار الساعة.
- تكلفة تطبيقات الإنترنت منخفضة نسبياً.
- إمكانية تقديم أحدث المعلومات بشكل فوري.
- إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات من أي مكان في العالم .

سلسلة من التحديثات

وبما يتماشى مع طبيعة وسائل التقنية المتسارعة في التطور والتحديث، شهدت مواقع مدينة الرياض على الإنترنت التي أطلقتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على الإنترنت www.arriyadh.com وموقع الهيئة الرسمي www.ada.gov.sa وموقع خرائط مدينة الرياض www.arriyadhmap.com وموقع مدينة الرياض باللغة الإنجليزية www.arriyadh.com/Eng ، سلسلة من التحديثات والتطوير منذ تأسيسها، شملت مختلف أركانها ومحتوياتها لتتواكب مع متطلبات وتطلعات مستخدميها وزائريها، كان آخرها التحديث الشامل الذي خضعت له هذه المواقع في أشكالها ومحتواها، لتنطلق في صورتها الجديدة، وتتماشى مع أهمية مدينة الرياض كعاصمة للمملكة العربية السعودية، وتستوعب كماً وافراً من الخدمات والعناصر والمعلومات التي تهم زائريها، سواء كانوا من سكان المدينة أو من خارجها أو من خارج المملكة.

فقد انعكس التطور الذي واكبته مدينة الرياض في شتى إشكاله وأنواعه في مختلف الجوانب العمرانية والخدماتية والاقتصادية والبيئية وغيرها، على الجوانب التقنية في المدينة التي باتت من أسرع المدن في المنطقة استقطاباً للتقنية، وأصبحت تطمح إلى التحول إلى مصاف المدن العصرية التي تتوفر فيها خدمات الاتصال لجميع الأفراد وقطاعات الأعمال، سواء في المنازل أو في مختلف الأماكن العامة.

هذا التطور التقني الذي يشهده مجتمع المدينة، جاء منسجماً مع الرؤية المستقبلية التي رسمها المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي وضعته الهيئة، والتي كان أحد عناصرها «تحويل مدينة الرياض إلى مركز إشعاع ثقافي وعلمي رائد، ومركز للمعرفة في الأبحاث العلمية والتقنية».

مواكبة للتطور

وقد كان أحد الصور المتعددة لعناية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المدينة، يتمثل في مبادرتها بتعزيز المحتوى المعلوماتي لديها وتقديمها مختلف الخدمات والمعلومات للمستفيدين إلكترونيا، الأمر الذي ساهم في التوظيف الأمثل لتقنيات المعلومات لمواكبة التطور التكنولوجي عبر استخدام أنظمة إلكترونية حديثة تسهل وتسرع نقل المعلومات للمستفيدين داخل المدينة وخارجها، حتى احتلت مواقع الهيئة على شبكة الإنترنت مراكز متقدمة في محركات البحث، وحظيت بتفاعل كبير من قبل الزائرين والمستخدمين لخدماتها ومكوناتها التي تشهد عمليات تطوير وتحديث على الدوام.

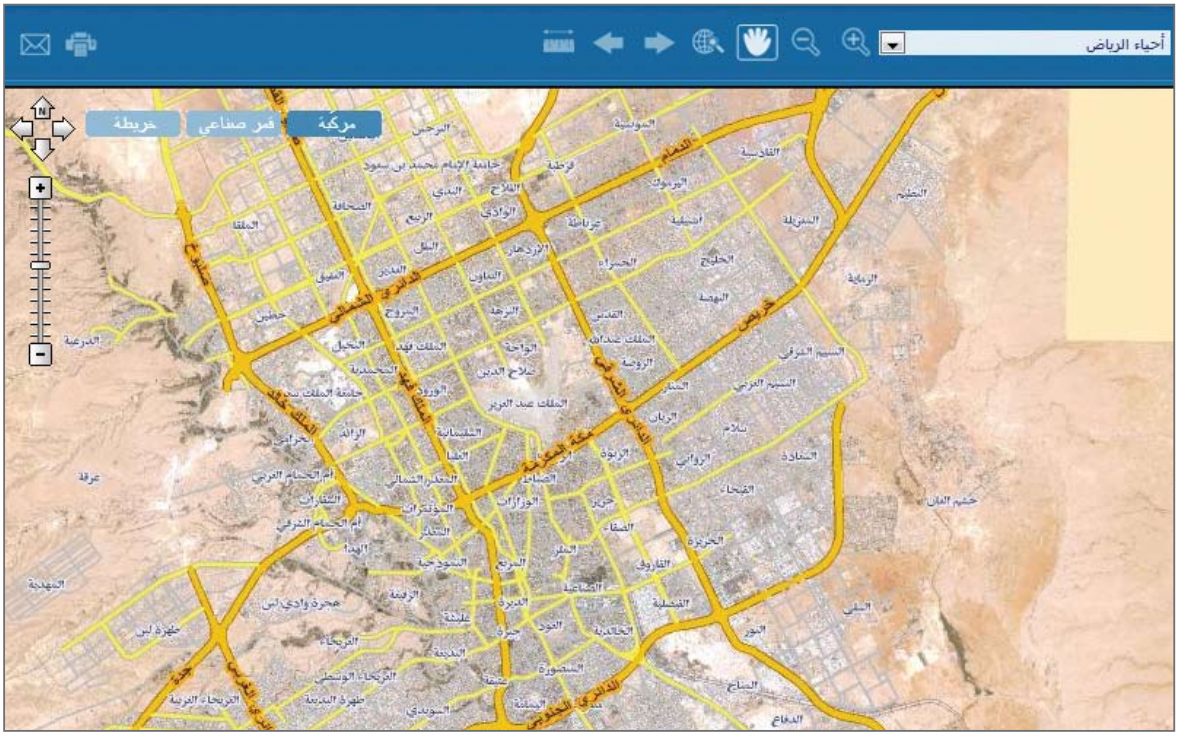

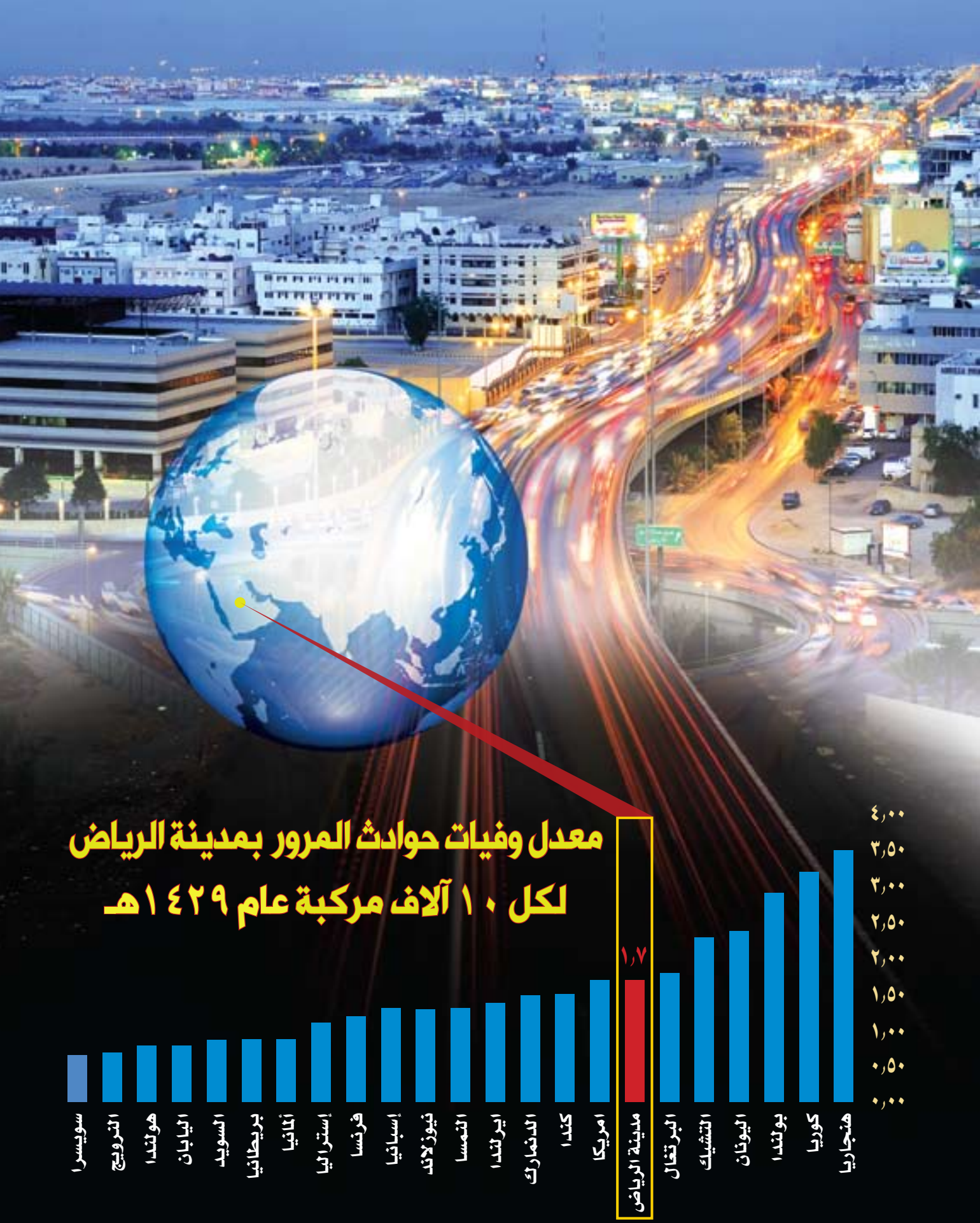

اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض